تمهيد:

لإثبات ما جاء في الإطار النظري انتقلنا إلى الإطار الميداني، حيث قمنا بإجراء عشر مقابلات مع رؤساء الجمعيات بولاية مستغانم، و في هذا الفصل التطبيقي(الإطار الميداني) سنقوم بعرض بطاقة فنية للمدينة مع ذكر لمحة عن الجمعيات الموجودة بها، ثم سنقوم بتحليل المقابلات التي أجريناها مع رؤساء الجمعيات، و هذا من أجل تجميع المعطيات الكيفية و المعلومات من المستجوبين .بالإضافة إلى ملاحظتنا، التي سجلناها أثناء القيام بالمقابلة، و قمنا بتحليل هذه المقابلات للوصول إلى نتائج موضوعية باستعمال التحليل الكيفي.

و عليه فعينة بحثنا (دراستنا) كما ذكرت سالفا شملت عشرة مستجوبين موزعين على ولاية مستغانم، و في موضوعنا الإتصال الجمعوي ودوره في ترقية الخدمة الاجتماعية اعتمدنا على تقنية المقابلة و ذلك لعدة أسباب:

-إن الهدف من البحث هو الكشف عن دور الحركة الجمعوية في تقديم خدمة إجتماعية و ذلك من أجل الحصول على معرفة أكبر لأهميتها.

-لأن الحركات الجمعوية في تطور دائم، ونظرا لتزايد عدد الجمعيات المستمر.

و من خلال كسب ثقة المستجوب و عدم تقييده بأسئلة المقابلة نفتح له المجال للحديث عن واقعه المعاش.

- **لمحة تاريخية عن مدينة مستغانم:**

ولاية مستغانم و هي الولاية رقم 27 بالجزائر ،تقع في الجهة الشمالية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ،يحدها من الشرق ولايتي الشلف و غليزان ، و الجنوب ولايتي غليزان ومعسكر ،ومن الغرب معسكر ووهران ،تقدر مساحتها 2269كلم^2 ,وبلغ عدد سكانها 704.000 نسمة، وهي منطقة سياحية.

- **لمحة عن الجمعيات:**

- **جمعية النصر لمرضى داء السكري :**

بسيدي علي، رئيسها " يوسف محمد"، عدد أعضائها تسعة (09أعضاء)، جاءت فكرة اسم الجمعية من قطاع الصحة، عند رؤية المرضى يعانون من هذا المرض، ففكروا في إنشائها وإعطائها اسم النصر .تأسست الجمعية في 18/07/1995 تحت رقم اعتماد1995 /72 .

- **جمعية سموءل لأطفال مرضى السرطان**:

رئيستها عنتر فاطمة الزهراء، جاءت فكرة اسم الجمعية من اسم ابن رئيسة الجمعية المتوفي، وهي تقوم بمساعدة المرضى، كما تسهل الأمور للدخول إلى الإدارات .تأسست الجمعية في 23 أفريل 2015تحت رقم اعتماد 15/71 .

- **جمعية أمل وتضامن:**

تترأسها السيدة بن عمر نوال، انبثقت فكرة تسميتها من (جمعية الأصالة) الرئيسة كانت عضوا ناشطا فيها ، إضافة إلى حب الخير، وهي جمعية خيرية اجتماعية، و ثقافية، وفي الفترة الحالية دخلت الطابع العلمي .تقوم هذه الجمعية بأيام تحسيسية وأيام دراسية .تأسست الجمعية سنة 2004تحت رقم اعتماد.109/14 .

- **جمعية نور المرأة في المجتمع:**

تترأسها السيدة عليان فاطمة، عدد أعضائها سبعة (07 أعضاء)، نفس الشيء مع سابقتها انبثقت فكرتها من جمعية الأصالة، فأرادوا تأسيس جمعية مستقلة .تأسست سنة 2004 تحت رقم اعتماد 991، وتم تجديدها سنة.2014

- **جمعية السلام والتضامن :**

رئيستها السيدة فايضي الزهرة, عدد أعضائها (10 أعضاء)، انبثقت الفكرة من ولوجي في المدارس القرآنية ,حيث يعتبر السلم لكل مواطن و مواطنة و التضامن في كل المجالات, تأسست في 2014 تحت رقم اعتماد 58.

- **جمعية النور الاجتماعية:**

رئيستها السيدة رحماني خيرة، جمعية ذات طابع اجتماعي خيري , التسمية جاءت من قبل مديرية النشاط الإجتماعي، تأسست في 2013 تحت رقم اعتماد 30.

- **جمعية الإحسان الاجتماعية:**

رئيسها السيد بشير مراد، تتكون من أعضاء مؤسسين وأعضاء ناشطين ، وآخرين متطوعين، جاءت فكرتها باجتهاد من قبل الأعضاء، وتم اختيار كلمة الإحسان لأنها كلمة خيرية، وهذا لأنهم يحبون عمل الخير .تأسست سنة2000 ، كانت تنشط بدون اعتماد مدة 3 سنوات، رقم اعتمادها138/2003

- **جمعية السلسبيل الاجتماعية :**

يترأسها السيد بن لطرش محمد، عدد أعضائها 300 عضو، مبدأها اسأل السبيل و السلسبيل عين في الجنة، تأسست في سنة 2011 تحت رقم اعتماد 17.

- **جمعية ناس الخير:**

رئيسها السيد محمد بوشطارة،عدد أعضائها (25 عضو)، فكرة الجمعية بدأت من مدينة الأغواط ،تأسست في سنة 2013 تحت رقم اعتماد 52.

- **جمعية الوعي والتنمية الاجتماعية:**

رئيسها السيد زابشي خالد، تأسست في 2015 تحت رقم اعتماد 30

نلاحظ من خلال ما سبق أن جميع الجمعيات هي جمعيات خيرية تضامنية، منها ما جاء مستقلا عن جمعية أخرى ومنها ما جاء من خلال حب الخير والتضامن والإحسان، وكلها جمعيات معتمدة من طرف الدولة، كما نستشف مما سبق أن بعض الجمعيات بحاجة ماسة لمقر، في حين نلاحظ أن جمعية واحدة لها باع طويل في هذا المجال من 1995 إلى يومنا هذا ، وفي مقابل ذلك نجد جمعيات

حديثة التأسيس من(2003 ،2004) وباقي الجمعيات هي أحدث من حيث النشأة والتأسيس من 2011 إلى2015 .

3-1المجالات التي تشملها الدراسة:

لا يمكن لأي باحث أن يقوم بدراسة دون أن يحدد مجتمع بحثه الذي سيختاره للدراسة، و الذي سوف يبادر إلى إختيار العينة الملائمة له بوضع مقابلة خاصة به، و كذا جمع المعلومات الكافية التي لها علاقة بالموضوع التي قد تساهم في تحليله و يتضمن مجال الدراسة التعريف بالجمعيات، و تعيين حدودها الجغرافية المكانية و البشرية، و الزمنية، و تعتبر تحديد هذه المجالات ضرورة لابد منها.

- **3المجال الجغرافي أو المكاني:**

حددنا مجال الدراسة ضمن ولاية مستغانم، بالأماكن التالية:

- سيدي علي.
- مستغانم.

4- 1المجال البشري:

يتضمن رؤساء الجمعيات الذين سيمثلون العينة، هذا و لقد تناولت الدراسة عينة عشوائية، واكتفينا بالعدد عشرجمعيات لأننا رأيناها مناسبة لتحليل إشكالية البحث .

5-1المجال الزمني :

و هي المدة التي تم فيها النزول إلى الميدان، بحيث قمنا بدراسة استكشافية استطلاعية و على ما لاحظناه صممنا دليل المقابلة، و من ثم بدأنا بالدراسة الميدانية في الفترة ما بين 08 ماي إلى 22 ماي 2016 وتقدر بأسبوعين.

- 6-1بيانات عامة:

بعد إجراء مقابلات مع عينة بحث تحتوي على عشرة رؤساء، و من خلال القراءة المكثفة و المعمقة لإجابات المبحوثين، اتضح لنا أنها تحتوي على وجهات نظر مختلفة، لذلك قررنا تقسيم دليل المقابلة إلى أربعة (04) محاور، و كل محور يحتوي على عناوين فرعية.

المحورالأول :تمثل في بيانات شخصية عن المبحوثين.

الإسم – السن – المستوى الدراسي – المهنة.

المحور الثاني :تمثل في الفرضية الأولى حول طبيعة البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعية المراد دراستها وتمثل في :ذكر البرامج والخدمات والأنشطة التي تقدمها هذه الجمعيات.

المحور الثالث :تمحور حول الفرضية الثانية، وهي دور الجمعية وفعاليتها في المجتمع .تضمن (03) عناوين هي:

- علاقة الجمعيات مع السلطات العمومية.
- مشاركة النخبة الثقافية في الملتقيات.
- إقبال الشباب على الجمعيات وانخراطهم فيها.

المحور الرابع تمثل في الفرضية الثالثة، وتمثلت في مدى ومكانة الجمعية وفعاليتها في المجتمع .وانقسم هو الآخر إلى عناوين فرعية هي:

- آليات تمويل نشاطات الجمعية.
- مستقبل الحركة الجمعوية في الجزائر.
- المعوقات التي تواجهها الجمعيات.

المحور الأول: بيانات شخصية عن المبحوث :

نلاحظ من خلال إجابات المستجوبين انقسام المبحوثين إلى فئتين:

- **فئة الشباب (من25 إلى 36 سنة):** ويلاحظ فيها وعي وثقافة كبيرين وذلك نظرا لمستواهم الدراسي جامعي، أي يحملون شهادات جامعية -ليسانس علوم تسيير،وكذلك الوظيفة التي يشغلونها عامل بالبلدية، متصرف إداري، موظف بقطاع الشبيبة و الرياضة.
- **فئة الكهولة (من44 إلى 58 سنة):** تتميز هذه الفئة بمستوى دراسي متدني عن سابقتها (الثانوي)، ويلاحظ في هذه الفئة أن الوظيفة التي يشغلونها هي التجارة أو موظفون في قطاع الصحة، في حين منهم من يكتفي بترؤسه الجمعية، أو متقاعد.

وعليه يمكننا القول أن المبحوثين منهم من أسس جمعية لوعيه بأهميتها والدور الذي تؤديه في المجتمع بحكم مستواهم الدراسي، في حين أسسها آخرون بحكم حب الخير والعمل الصالح.

المحور الثاني :

خصصناه لتحليل الفرضية الأولى المتعلقة بطبيعة البرامج والأنشطة التي تقدمها الجمعية المراد دراستها :

- **عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الأولى :**

ترمي كل جمعية من الجمعيات إلى تقديم خدمات وبرامج وأنشطة للمجتمع المدني بغية تسهيل أموره ومساعدته على الوقوف أمام تحديات الحياة، ومن بين هذه البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات ما يلي:

- **خدمات صحية :**كتنظيم حملات للتبرع بالدم، زيارة المستشفيات، الاهتمام بمرضى السكري، وهذا حسب الجمعية رقم " :(01) الجمعية تقوم بتقديم الخدمات لفئة المرضى بداء السكري، حيث نقوم بمساعدتهم، والتكفل بكل التكاليف العلاجية، هناك مرضى لا يعرفون تشخيص حالتهم فنحن نقوم باكتشاف هذا الداء ونساعدهم بالأدوية ".كما أشارت الجمعية رقم (07) إلى ":نتكفل بالمرضى من الجانب الطبي فيما يخص الأدوية،Radio ،Analyses، les chaises roulantes.، وفي وسطها هناك صيدلية مصغرة .ومن بين النشاطات كذلك كل سنة نختار مدرسة من المدارس(مدرسة دوار اللوزة – فرناكة -نأخذ معنا في العربات : (ORLطبيب الحنجرة والأنف والأذن)، (Les dentistes طب الأسنان) (Generalistes طبيب عام) ،(طب العيون) / (Psychologue طبيب نفساني) نأخذهم لمعاينة كل تلاميذ المدرسة، من بين كل هؤلاء نتكفل بكل المعوزين".

- **خدمات اجتماعية :**قفة رمضان، كسوة العيد، زيارات إلى دار العجزة، توزيع الحفاضات للكبار والصغار، ختان الأطفال، مساعدة العرسان، التكفل بالأيتام والمعوزين، والأرامل والمطلقات، نستشهد بقول رئيس الجمعية رقم " :(07) من بين برامج الجمعية توجد تقريبا 100عائلة ، يتم استقبالها من طرف كاتبة لدى الجمعية، نكون لكل عائلة ملف إثبات، الشرط الأساسي هو المطلقة والأرامل التي لديها أقل من(10.000دج)فما تحت، وهناك لجنة تقوم بالتحقيق كل شهر – تتكون من (05) أشخاص -تخرج لبيت المطلقة أو الأرملة، إذا توفرت فيها الشروط الإدارية المعنوية والمادية نأخذها للمساعدة، وهناك عائلات لديها الحق في قفة شهرية 300 دج.

- **برامج ترفيهية :**رحلات ترفيهية تثقيفية، نشاطات مابين الطلاب) كرة القدم(، كما أكدت الجمعية رقم (06) عل ذلك بقولهم " :نقوم بخرجات مع الأطفال المرضى و المعوزين إلى البحر للاستجمام.".

- **برامج تثقيفية :**صرحت الجمعية رقم (04) بالقول " :نقوم بتعليم البنات الخياطة، الحلويات"، كما صرحت الجمعية رقم (03) بما يلي " :في سنة 2014 قمنا بيوم دراسي حول سبل إدماج السجينات في المجتمع، وأعطى صدى كبير، حيث كانت معظم القنوات السمعية والبصرية حاضرة، كما لدينا اعتماد من وزارة العدل يمكننا من الدخول إلى المراكز أو المؤسسات العقابية".

كما تقدم الجمعيات دروس تدعيمية لفائدة التلاميذ، وأيام دراسية حول الأمراض بحضور أساتذة وأطباء) سرطان الثدي(، وهذا ما صرحت به الجمعية رقم(09) ، ونجد الجمعية رقم (10) تصرح بالقول أنها ":لدينا مدارس قرآنية في بلدية سيدي علي (60) طالب".

ونخلص في الأخير بخلاصة مفادها أن هذه الجمعيات تنشط في المجال الخيري، فهي ذات طابع إنساني لأنها تقوم بتقديم الخدمات للأفراد) صحية، اجتماعية، ثقافية، (....ومساعدتهم، وتتعدد وتختلف هذه الخدمات والبرامج بتعدد واختلاف الجمعيات، فما يلاحظ على هذه الجمعيات أنها خدماتية بالدرجة الأولى.

المحور الثالث:

عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الثانية:

- **علاقة الجمعيات مع السلطات العمومية:**

أشار جميع المبحوثين إلى أن العلاقة بين مختلف الجمعيات والسلطات العمومية هي علاقة طيبة لا تشوبها المشاكل، ممتازة في أغلب الأحيان، كل يؤدي واجبه في إطار القانون، باستثناء جمعية واحدة) رقم (10 أشارت إلى أنه لا توجد علاقة مع السلطات.

- **مشاركة النخبة الثقافية في الملتقيات:**

أكد بعض المبحوثين إشراكهم للنخبة المثقفة في الملتقيات، نستشهد في ذلك بقول رئيس الجمعية رقم " : (03)عند القيام بالملتقيات نحن نستعين بالنخبة المثقفة، حيث قمنا بيوم دراسي حول الطفل وآخر حول مرض داء السكري، ويوم 24/05 سنقوم بيوم دراسي تحسيسي حول مرض داء السكري، وذلك بالاستعانة بطبيب مختص وكذلك مختص في التغذية) كريم مسوس"(، في

حين نجد جمعيات أخرى تؤكد استعانتها بالطبقة المثقفة في الجمعية دون القيام بملتقيات، ونستشهد في ذلك بقول رئيس الجمعية رقم" :(01) فيما يخص مشاركة النخبة لدينا أخصائيين نفسانيين يتحدثون مع المريض ويهيأونه لمرضه، نحن لا نستعين بالملتقيات، وإنما نتكلم مع الناس بلغتهم لأنه ليس كل الطبقات الاجتماعية مثقفة ".كما نجد من الجمعيات من تنفي استعانتها بالنخبة المثقفة، ونستشهد في ذلك بقول رئيس الجمعية رقم" :(02) أنا أستعين بالناس المجربة وليس بالطبقة المثقفة لأن المجرب يقدر يعبر عن تجربة مر بها ".كما أكد آخرون استعانتهم بالأطباء والأساتذة في إقامة الملتقيات.

- **إقبال الشباب على الجمعيات والانخراط فيها:**

أكدت جل الجمعيات إقبال الشباب على الانضمام إليها، ونستشهد في ذلك بقول رئيس الجمعية رقم " :(05) هناك عدة شباب يريدون الانخراط معي (300) منخرط"، كما أكد رئيس الجمعية رقم (03) على ذلك بقوله " :بالنسبة للشباب أكيد هناك شباب يفضل الانخراط في الجمعية، ولكن نستعين بهم فقط عند توزيع القفة الشهرية".

نستنتج من خلال ما سبق أن هذه الجمعيات لها دور بالغ الأهمية وذلك نتيجة وعي وثقافة المجتمع بضرورة وجودها لتسهيل متطلبات فئة معينة من المجتمع، وتقديم خدمات وبرامج من شأنها ترقية خدمات ومتطلبات هذا المجتمع، لذلك جاءت علاقتها مع السلطات علاقة طيبة تنم بروح التواصل والعمل، فهي تستعين بالطبقة المثقفة في أغلب الأحيان لإيصال الرسالة على أكمل وجه، كما نلاحظ إقبال الشباب على الانخراط فيها نتيجة الوعي بالدور الذي تقوم به.

المحور الرابع:

عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الثالثة :

سبق وأشرنا إلى أن الجمعيات تحظى ببالغ الأهمية من قبل المجتمع، ولهذا جاء هذا المحور محددا لمكانتها وفعاليتها في المجتمع كما يلي:

- **آليات تمويل نشاطات الجمعية:**

ونقصد بذلك تمويل الجمعية هل يكون من طرف الدولة أم يتم بتمويل خاص بعيدا عن الدولة؟ حيث جاءت إجابات المبحوثين كالتالي :الجمعية رقم " :(01) ليس لدينا تمويل من طرف الدولة، لم نتلقى ذلك منذ سنة1990 ، هناك محسنين هم من يدعمون الجمعية ".و تصريح الجمعية رقم " :(03) هناك مساعدة من الدولة، وكذلك مساعدتنا نحن الجمعيات فيما بيننا، وأيضا لا ننسى المحسنين".و أشارت الجمعية رقم (06) إلى أن تمويلها هو تمويل شخصي، إضافة إلى ناس الخير، في حين تكتفي الجمعية رقم (07) بالتمويل من المحسنين.

- **مستقبل الحركة الجمعوية في الجزائر:**

أشار المبحوثون إلى أن مستقبل الحركة الجمعوية في تطور مستمر خاصة مع تزايد عددها، ونستشهد بتصريح الجمعية رقم " :(02) مستقبل الحركة الجمعوية في الجزائر له نظرة زاهرة، كون هذه الجمعيات هي في تنافس وهذا بحكم تزايدها المستمر"، وتصريح الجمعية رقم " :(01) مستقبل الحركة الجمعوية في الجزائر مستقبل زاهر من خلال وسائل الإعلام، هناك ثقافة بالنسبة للأفراد حول النشاط الجمعوي خصوص وهي في تزايد"، ونستشهد كذلك بتصريح الجمعية رقم " :(07) نحن نتفاءل خيرا لهذه الجمعيات ولدينا مشروع القيام بدورات تكوينية فيما يخص العمل الجمعوي الخيري، وهي قاعة بإطاراتها من كل الاختصاصات، كيف نرقي الجمعيات، لماذا رؤساء الهيئات لا يعرفون بعضهم البعض، كلها مواضيع مهمة سيتم التحدث عنها ".

يظهر من خلال ما سبق ومن خلال إجابات المبحوثين أن مستقبل الحركة الجمعوية في تطور مستمر، نظرا لتزايد عددها والنظرة الواعية من قبل الشباب بأهميتها.

- **المعوقات التي تواجهها الجمعيات:**

أشار الكثير من المبحوثين إلى عدم وجود عراقيل أو صعوبات يواجهونها، ومثال على ذلك تصريح الجمعية رقم " :(03) ليس لدينا معوقات تواجهنا، نحن بفضل الله وعونه نساعد المحتاج"، كما أشارت بعض الجمعيات الأخرى لوجود عراقيل) الجمعية رقم " :(01 عدم وجود مقر للجمعية، نناشد الدولة بتأسيس مقر خارج قطاع الصحة، وذلك من أجل استقبال المرضى بعد الساعة الرابعة مساءا."

و الملاحظ من خلال ما سبق أن أغلب الجمعيات أشارت إلى عدم وجود عراقيل تواجهها، ويمكننا أن ننسب سبب ذلك إلى أنها جمعيات تنشط في المجال الخيري.

- **في الأخير:** وقف المستجوبون مطولا أمام هذه النقطة، ثم أشاروا إلى ما يلي :

- الجمعية رقم ":(02)نتمنى من الله أن يوفقنا في عمل الخير ومن السلطات العمومية أن تنظر إل نوايا هذه الجمعيات."

- الجمعية رقم" :(01) نطلب من السلطات المحلية أن تنظر ولو قليلا إلى هاته الجمعيات".

- الجمعية رقم " :(10) شكرا لكم، نتمنى أن يصل المجتمع إلى مستوى عال من الرقي، شباب اليوم واعي أكثر ويجب على السلطات أن تمهد له الطريق".

نستشف من خلال ما سبق أن هذه الإجابات هي عبارة عن حلول مقدمة من طرف الجمعيات للنهوض بها ودعم دورها في المجتمع .

الاستنتاج العام:

جاءت هذه الدراسة الميدانية لتؤكد الفرضيات التي بنينا عليها إشكالية البحث، التي إنصبت حول دور الحركة الجمعوية في الخدمة الاجتماعية من خلال مايلي:

-تنص الفرضية الأولى على طبيعة البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعية ويظهر من خلال هذه الفرضية أن الجمعيات لها دور كبير في تحسين ورقي الخدمة الاجتماعية نظرا للخدمات التي تقدمها)صحية، اجتماعية، ثقافية، وترفيهية.

-أما عن الفرضية الثانية التي تضمنت دور الجمعية في ترقية الخدمة الاجتماعية فنستشف من خلالها أن دور الجمعيات البالغ الأهمية تأكد فيها أكثر من سابقتها، وذلك من خلال تعاملها مع السلطات وبناء علاقة طيبة معها، وإشراك النخبة المثقفة في مختلف الملتقيات والأيام الدراسية، كما تعمل على استدراج الشباب للانخراط فيها، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على دورها واهتمام المجتمع المدني بخدماتها، لكن رغم ذلك تبقى في بعض الأحيان بحاجة إلى توفير بعض المتطلبات لتصل هذه الجمعيات إلى مبتغاها الذي يبقى دائما بحاجة إلى جهد أكبر.

-أما الفرضية الثالثة فتناولت مدى ومكانة الجمعية وفعاليتها في المجتمع، حيث جاء فيها آليات تمويل النشاطات التي تقوم بها الجمعية، واستنتجنا أنها لا تعمد كثيرا إلى اللجوء إلى السلطات، فهناك تمويل خاص من هيكلهم، إضافة إلى المساعدات من قبل المحسنين .وترى هذه الجمعيات أن مستقبل الحركة الجمعوية في الجزائر مستقبل زاهر ويدعو للتفاؤل، وذلك نتيجة الوعي بدورها وأهميتها .

ومن الأمور التي تدعو إلى الاطمئنان عدم مواجهة أغلب هذه الجمعيات لمعوقات وصعوبات تحول دون إنجاحها لخدماتها، إذ أنها نوهت إلى الدور المصيري الذي تلعبه بالمجتمع مبرزة مدى الأهمية البالغة الذي يكتسيها التعاون و التشاور بين السلطات العمومية و الجمعيات التي تناضل في الميدان و تنقل إنشغالات المواطنين لها، فهي الذراع الأيمن للإدارة ،وهي مطلعة على مشاكل المواطن عن كثب بحكم وجودها في الميدان ،فهناك من يراها على أنها آن الأوان لوجود تعاون قوي على أساس "متساوي" بين الجمعيات و السلطات العمومية، فيما يرى بعضها الآخر أنها لاتزال

"فتية" و لم تبلغ بعد درجة من النضج التي تؤهلها لكي تكون شريكا و بصفة تامة مع السلطات العمومية لحل مشاكل المواطنين.

غير أنها اتفقت بالقول أن السلطات العمومية لا "تولي اهتمام لهذه الجمعيات " معتبرة أن هذه السلطات ليست لها "ثقة" في الجمعيات. وفيما يتعلق بالإعانات المالية التي نص عليها قانون الجمعيات ،فحسب هذه الأخيرة فإن النصوص المتعلقة بها لم تطبق موادها لحد اليوم لعدم وجود نصوص تطبيقية تخصها، و طالبت الجمعيات في ذات الإطار الإدارة و تسهيلا لعملها، التكفل بدفع أجور الموظفين الدائمين بها . وكذا اعفائها من كافة الرسوم بمختلف أنواعها عند شراء مستلزمات الجمعيات الموجهة للفئات الهشة من المجتمع و كذا الموجهة للعمل الخيري بصفة عامة.

على الجمعيات أن تتعلم كيف تسيّر و كيف تبني مشاريع بإمكانياتها الخاصة و معارفها ،دون انتظار إعانات السلطات العمومية فلا بد عليها أن تمر عبر كل هذه المراحل بجهد و كد حتى يكون لها وزن و تكسب ثقة السلطات العمومية و عندها تكون مؤهلة لمشاركتها على قدم المساواة.

الخاتمــة العامــة:

يعتبر البحث عن الإتصال الجمعوي في الجزائر من أكثر المواضيع تقييدا نظرا لإعتبارات ومتغيرات مرتبطة بهذا الفضاء الإجتماعي الشاسع و الذي يتميز بحداثة عهده من جهة،

ومن جهة أخرى فهو يأتي كنقطة تقاطع لثلاث قوى مختلفة في تكويناتها و متمايزة في أهدافها، أولها سياسة النظام و السلطة، وثانيها هي قوى المجتمع الراغبة في الوصول بالمجتمع إلى بر الأمان، وقد كانت في فترة ظهور هذا الفضاء الإجتماعي جد حرجة، تميزت بأقصى حدود العنف و التعصب للرأي، ونبذ الآخر، وكان لهذه العوامل التأثير الكبير على طبيعة تكون الجمعيات في الجزائر، وعلى أهدافها و انعكاساتها المختلفة في أذهان المواطنين الذين كانوا يحملون في أذهانهم صورة إيجابية حول الجماعة و قوى الإتحاد نتيجة للتجارب المتراكمة عبر التاريخ، وكذا نتيجة القيم المنبثقة من عقيدته، ولم يكن بوسعنا أن نعطي حكما قاسيا على الحركة الجمعوية في الجزائر، غير أن ملاحظتنا الميدانية و حديث الناس، قد قادنا إلى طرح العديد من الأسئلة حول هذا الواقع الحيوي، الذي لم يكن بوسعنا دراسته كاملا.

غير أن البحث في جزء منه قد يؤدي إلى اكتشاف بعض الحقائق ،فالفرق بين المعرفة النظرية حول الممارسة الجمعوية و إدراك الممارسة الفعلية بين وجود فرق لا يمكن تجاهله ،لكن لا يجب أن يجبرنا إلى التشاؤم خاصة على المدى البعيد، فالتجربة الجمعوية في الجزائر تعتبر قصيرة جدا بالمقارنة بما هو الحال عليه في الدول المتطورة كأوروبا، وهي كما لاحظنا من خلال هذا البحث لها ميزات كبيرة و تكمن من تطوير و إعطاء فعالية أكبر لعمل الجمعيات، و الوصول إلى مجتمع مدني قوي يتطلب تضحيات كبيرة من قبل قوى

المجتمع المختلفة, فكل منها يعطي أهمية كبيرة لجمعيات المجتمع المدني و يحاول تفعيلها و يغير نظرته لها كونها لا تزال في الوقت الراهن حبيسة في نظر السلطات.

و في الأخير فإننا نأمل أن نكون قد قدمنا من خلال هذا البحث بعض الإجابات عن الأسئلة الكثيرة المطروحة حول هذا الموضوع، كما نأمل أننا قد وظفنا لمناهج المستخدمة توظيفا سليما، و أن تكون دراستنا هذه هي بداية جديدة لأبحاث مستقبلية تجيب عن اشكاليات كثيرة مطروحة حول هذا الحقل.

فرضيات الدراسة:

تعمل الفرضيات في أي دراسة على تحديد المسلك المنهجي وتوضيح المعالم الواجب إتباعها من طرف الباحث مع ضرورة ربطها بالإشكالية وأهدافها حتى لا يكون أي تعارض علمي أو فكري أو منهجي بينهما، ويتدعم الإنسجام المرغوب لعناصر البحث بالإقتراب من الواقع الإجتماعي المدروس.و إخضاع الفرضيات ومؤشراتها للإختبار حيث بقي الأمر يتيح للباحث كشف حقيقة وأبعاد الظاهرة لموضوع البحث بكل موضوعية ودقة بعيدا عن الأحكام المسبقة والذاتية، لذلك إن الفروض تعتبر تفسيرات أولية مقترحة للعلاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل .

وعليه فإن دراستنا هذه تهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

إن الإتصال الجمعوي و دوره في تقديم الخدمات الإجتماعية يرتبط ارتباطا طرديا بما يلي:

–طبيعة البرامج و الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية محل الدراسة.

– دورها في تقديم الخدمة الإجتماعية.

– مدى مكانتها و فعاليتها في المجتمع.

تحديد موضوع الدراسة:

دراستنا هذه تسلط الضوء على الإتصال الجمعوي ودوره في ترقية الخدمة الإجتماعية بولاية مستغانم ولقد كانت الجمعيات الخيرية بمستغانم كنموذج للنشاط الجمعوي داخل الولاية ولذلك كانت محل إهتمامنا، فاعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام تقنية المقابلة والملاحظة. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية حول النشاط الجمعوي إضافة إلى التطرق إلى واقع هذا النشاط من خلال ملامسة الواقع الإجتماعي لهذه الجمعيات، إضافة إلى التعرف على ما تقدمه هذه الجمعيات من برامج وفعاليات للارتقاء بوضعية الفرد في المجتمع من خلال إبراز علاقة مختلف شرائح المجتمع بالجمعية ،ولقد برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة تأسيس تنظيمات وفي غالب الأحيان تكون جمعيات خيرية إجتماعية تخدم و بكثرة الفئات الهشة من المجتمع ،و ذلك بتقديم المساعدات لها .

دوافع اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار الموضوع في شطرين ذاتية وموضوعية والمتمثلة في النقاط التالية :

- الميل الشخصي للجمعيات التي تنشط في مجال العمل الخيري في المجتمع .
- الفضول العلمي نحو التعرف على النشاط الجمعوي ذو الطابع التطوعي.
- محاولة التعرف عن قرب على الأشخاص الفاعلين في المجتمع المدني من خلال الجمعيات الخيرية .
- حب الإطلاع على هذه المواضيع والقيام بدراستها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به الحركة الجمعوية في الجزائر حاليا والذي يمكنها أن تقوم به بتقديم خدمة مجتمعية ، وذلك من خلال ممارسة طرق الخدمة الاجتماعية، ومدى التزامها بالمعايير العلمية لذلك، خاصة في ظل الآثار السلبية التي يعرفها المجتمع الجزائري عامة والشباب على وجه الخصوص نتيجة الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وفهم وتفسير جوانب هامة من النشاط الجمعوي تتمثل في العناصر التالية:

1-معرفة الظروف التاريخية لنشأة الحركة الجمعوية في الجزائر وتطورها قبل وبعد الاستقلال.

2 - تحديد مصادر التمويل الرئيسية للجمعيات وطرق ضبطها وتسييرها، ومدى كفايتها وكفاية الإمكانيات المادية المتوفرة.؟

3- معرفة النشاطات والبرامج المسطرة والمطبقة وطبيعة أهدافها وأغراضها وقائية أم علاجية أم تنموية أم أنها نشاطات مناسباتية ؟.

4- رصد الصعوبات والعراقيل التي تعترض نشاط الجمعيات.؟

أهمية موضوع الدراسة:

بالنظر إلى مشكلة الدراسة وما جاء في عرضها من تحليل للوضع الراهن للمجتمع الجزائري في ظل ما يطرأ عليه من تغييرات جذرية في سياق العولمة تبرز أهمية موضوع الدراسة التي تتناول بالوصف والتشخيص المعمق ظاهرة حديثة النشأة في الجزائر ألا وهي ظاهرة المجتمع المدني متمثلة في احدى أكبر مكوناته وهي الحركة الجمعوية كتجسيد تطبيقي لفكرة المجتمع المدني ،فهذه الظاهرة ونظرا لحداثتها لم تدرس بشكل كاف من طرف الباحثين الجزائريين رغم حيويتها وضرورتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ...في هذه المرحلة بالذات .وعليه فإن هذه الدراسة هي محاولة لتسليط الضوء عليها باعتبارها أداة هامة من أدوات التكيف مع

المستجدات، لمعرفتها معرفة علمية، من حيث ظروف نشأتها وتطورها وطبيعة علاقاتها مع مختلف العوامل المؤثرة فيها.

كما تنبع أهمية الدراسة للحركة الجمعوية من المكانة الكبيرة التي أصبحت تحتلها الجمعيات والرابطات والاتحادات والنوادي...الخ ومختلف التنظيمات المنضوية تحت إطار المجتمع المدني في العالم بأسره في سعي المجتمعات والدول نحو التقدم والإزدهار وتحقيق الديمقراطية ونشر الوعي والحس المدني والسلوك الحضاري في الدفاع على المصالح المشروعة بعيدا عن أساليب العنف والتخريب ونفي الآخر .وقد أصبحت قيمة الأمم في هذا العصر تقاس وترتبط إلى حد كبير بالدور الذي يقوم به المجتمع المدني كمكمل ومساعد بل وكشريك للدولة في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك التكفل بمختلف الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة التي تعجز الدولة عن توفيرها لوحدها رغم جهودها الموجهة للنشاط الاجتماعي.

ولهذا تؤكد معظم الإستراتيجيات التنموية على ضرورة إعطاء الدولة الفرصة لمواطنيها للمشاركة الطوعية والمساهمة في تنمية مجتمعهم، من خلال انخراطهم في تنظيمات وجمعيات تعمل للصالح العام في مختلف الميادين، لتعميق الممارسة الديمقراطية وتكريس روح الانتماء والولاء للوطن وبالتالي تعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة، ويبقى للدولة دور التنظيم والمراقبة وفرض تطبيق القوانين، ومن هنا تأتي أهمية المعرفة العلمية لدور الحركة الجمعوية وما يمكن أن تقدمه لصالح المجتمع.

المفاهيم الرئيسية للدراسة:

مفهوم الاتصال لغة: يعود أصل أصل كلمة اتصال communication إلى اللغة اللاتينية فهي مشتقة من كلمة communesبمعنى عام و مشترك commun ,بمعنى أن الفرد حين يتصل بالآخر فهو يهدف عادة إلى الوصول إلى اتفاق عام أو وحدة فكر بصدد موضوع الاتصال.

لكن في اللغة العربية تعني كلمة اتصال مشتقة من الجذر "وصل" و التي تحمل معنيين: الأول إيجاد علاقة من نوع معين تربط طرفين : كائنين أو شخصين، أما الثاني فهو بمعنى البلوغ و الانتهاء إلى غاية معينة. إذن فالاتصال في اللغة العربية هو الصلة و العلاقة و البلوغ إلى هدف معين.

اصطلاحا :الاسم اتصال يعني الربط بين شخصين أو عدة أشخاص هدفه إيصال معلومة أو رسالة. لكن هذا التعريف محدود في مجال الاقتصاد لان الاتصال بالنسبة للمؤسسة يهدف إلى تغيير رغبة أو موقف.

أما اجرائيا : فهو كل تواصل يتم بين شخصين أو أكثر وذلك في إطار تقديم خدمة .

مفهوم الإتصال الجمعوي:

إن مفهوم الإتصال الجمعوي لايمكن فصله عن مفهوم المجتمع المدني لأنه هذا الأخير لا يتحقق بشكل حقيقي دون جمعيات أو حركة جمعوية مستقلة ونشطة ، فالجمعيات هي أهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات والنوادي.

وللجمعيات تعاريف متنوعة ومحددات معيارية مختلفة من بلد لأخر حسب نظامه السياسي وسياقه الثقافي والاجتماعي والأهداف المطلوبة منها.

حيث توجد تسميات كثيرة فهناك تسمية القطاع الأهلي أو الجمعيات الأهلية في بلدان المشرق العربي وتشير إلى الارتباط بالأهالي، والسكان في علاقاتهم بالتفاعل المتبادل بين منظمات القطاع الأهلي من جهة والمبادرات التطوعية من جهة أخرى كما يطلق على الجمعيات كذلك إسم القطاع غير الهادف للربح والقطاع المستقل والقطاع الثالث (الواقع بين القطاع العام والقطاع الخاص).

والقطاع الخيري المعفى من الضرائب أو المنظمات غيرالحكومية التي تعد كثيرة الاستخدام.[1]

[1] محمد عبد الفتاح، مرجع سابق،ص11.

ومن التعاريف السائدة حول مفهوم الجمعية هو تعريف المنصف وناس الذي يرى أن: "الجمعية نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وإنها هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي، وإنها تدريب فردي وجماعي على الإستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقا للنفع العام ويتحقق ذلك بواسطة الرغبة في الفعل التعاوني وتبني القضايا المشتركة والتنظيم الجماعي وكذلك العمل التطوعي الذي يعتبر شكل من أشكال المواطنة والعمل الاجتماعي في غاية الأهمية لأنه يتيح للأفراد المتقاعدين والعاطلين عن العمل وغيرهم من المهمشين فرصة للإندماج والتفاعل مع المجتمع والابتعاد عن العزلة والانفرادية"[1]، أما **تعريفنا الإجرائي** للجمعية فهو"الجمعية هي تنظيم يشمل عددا من المواطنين يجتمعون بشكل طوعي في إطار القانون بهدف تقديم الخدمة الاجتماعية وتفعيلها بشكل تطوعي وتضامني لفائدة المواطن لتحسين ظروف حياته دون إنتظار مقابل لذلك.

الدور لغة: الحركة وعود الشئ الى ما كان عليه ،جمع أدوار،والدورعندالحكماء والمتكلمين والصوفية هو توقف كل من الشيئين على الاخر إما بمرتبة ويسمى صريحا ومصرحا وظاهرا كقولك الشمس كوكب نهاري وإما بأكثر من مرتبة ويسمى دورا مضمرا وخفيا كقولك الحركة خروج الشئ من القوة الى الفعل بالتدرج والتدرج وقوع الشئ في زمان والزمان مقدار الحركة ، وقالوأن الدور يستلزم الحركة [2].

أما الدور إصطلاحا:يعد مفهوم الدور مفهوما محوريا سواء لفهم النتائج أو الاثار أو لفهم مكونات البناء الاجتماعي فالدور هو الوظيفية بمعنى ان السلوك الذي يؤديه الجزء من اجل بقاء الكل وتشكل انماط العلاقات الاجتماعية بين الادوار الشخصية جوهر البناء الاجتماعي وبالمثل تشكل انماط العلاقات بين النظم الاجتماعية المفهوم الاشمل لبناء المجتمع ككل [3].

---

[1]محمد عبد الفتاح،مرجع سابق، ص.12.

2المعلم , بطرس البستاني ،قاموس مطول للغة العربية "محيط المحيط"، مكتبة لبنان ، ساحة الصلح , بيروت ، لبنان ،1987، طبعةجديدة،ص.29

3.د،علي عبد الرزاق جلبي ، الاتجاهات الاساسية في تعريف علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ،الازاريطية ، الاسكندرية، ،2011،ط1،ص186

أما إجرائيا الدور:" هو الموقع الذي تحتله المنظمة أو الجمعية في المجتمع المدني الذي تتفاعل في إطاره ضمن ما يتاح لها من فرص لامتلاك الوسائل و الموارد والاستقلالية للقيام بأداء الأنشطة وتقديم خدمات لصالح المواطنين مع ضمان مساحة واسعة لحرية العمل التطوعي دون إكراه أو مضايقات من طرف الدولة أو المحيط العام.

الخدمة الإجتماعية:

يعد العمل الخيري و مساعدة الآخرين و الإحسان إليهم من الأعمال التي ظهرت مع الإنسان و تجمعاته المختلفة ,ولكن تنظيم النشاط الخيري أو الإجتماعي في شكل مهنة و تخصص يسمة الخدمة الإجتماعية هو الشيء الجديد.

تعرفها مادلين غرافيت بقولها:" هي كل عمل يقوم به الفرد لإفادة الآخر"[1] هذا التعريف مختصر و لكنه ذو دلالة عميقة إذا اعتبرنا أنه (العمل) يتم بدون مقابل.

[1]رشيد زرواطي, مدخل للخدمة الإجتماعية, دار هومة, الجزائر ,ط2,ص11.

المقاربة النظرية لموضوع الدراسة:

النظرية الوظيفية: لقد انقسم الإتجاه الوظيفي إلى اتجاهين ،الأول يهتم بدراسة الوحدات الكبرى، و الإتجاه الثاني اختص بدراسة الوحدات الصغرى، وهذا الأخير هو الذي اشتهر بدراسة الجماعة والحركات الإجتماعية، ومن اشهر العلماء نجد "كيفين" و"وايت" و"ويلز" و"هومانز"، هذا الأخير الذي يقول بأنه سيدرس صورة مألوفة جدا من الموضوعات العادية وهي الجماعة الإنسانية, ويعني بالجماعة الإنسانية مجموع الأفراد المجتمعين كل بالآخر خلال فترة محددة من الزمان وقدّم "هومانز" إطار تيسير التعرف إلى الجماعة معتمدا على مجموعة من المفاهيم مثل (النشاط، التفاعل، العاطفة....), وكانت دراسته للجماعات انطلاقا من عدة فروض وضعها، وحاول التأكد من صدقها في أعمال ميدانية على جماعات العمال في المؤسسات الصناعية و في بعض الجماعات التدريبية و من بين فروضه:[1]

- كلما زاد التفاعل بين الأشخاص كلما زاد احتمال مشاركتهم في المشاعر و العواطف و الإتجاهات وكلما زاد احتمال سلوكهم كجماعة تعمل في سبيل هدف مشترك، إلا أن هذه العلاقات الموجبة لن تقوم إلا إذا توفرت ظروف معينة، منها عدم وجود عوامل معوقة مثل الإستهتار أثناء العمل أو وجود خصائص مثل نزعة التسلط و الكسل.
- كلما وضع فرضية أخرى بأنه تساوت المكانة الإجتماعية لعدد منأعضاء الجماعة، كلما زاد احتمال التفاعل بينهم.

ومن الدوافع التي أدت بهومانز إلى دراسته الجماعة هواهتمامه الواضح بالموضوع ،ومن جانبه فقد ساهم العالم « Bales » بقوة في استخدام الإتجاه الوظيفي لتحليل الحركات الإجتماعية، حيث يرى الجماعة بأنها عدد من الناس يتفاعلون مع بعضهم البعض في سلسلة من الإتصالات الشخصية و يتلقى كل عضو فيها انطباعا

[1] غريب سيدأحمد،المدخل في دراسة الجماعات المحلية،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،ط2،1979،ص72.

إدراكيا معين عن الأعضاء الآخرين، يكون واضحا بما يكفي لأن يستجيب لهم باعتباره شخصا فرديا، "أي أنه سيشير إلى ضرورة حدوث التفاعل و الإدراك بين الأعضاء كشرط لوجود الجماعة"[1].

وقد وضع "بيلز" شروط معينة يجب أن تتوفر في عدد معين من الأفراد حتى نقول عنهم بأنهم جماعة، ووضح الحالات التي لايمكننا أن نطلق كلمة جماعة عليها، رغم وجود عدد من الأفراد و هي كالآتي:

- عدد من الأفراد لم يتفاعل بعضهم مع الآخر.
- عددا من الأفراد وجدوا معا في نفس المكان (خلال المحاضرة)، ولكنهم لم يتفاعلوا بدرجة تمكن كل منهم من أن يدرك الآخرين بصورة واضحة.
- كذلك لا يمكن التحدث عن الجماعة عند وجود تجمع عدد كبير من الأشخاص مثلما يحدث في الملاعب والمظاهرات.
- و لا تطلق صفة الجماعة على الأشحاص المتناثرين بحيث يتفاعل بعضهم مع البعض الآخر بصورة غير مباشرة، أو عن طريق أشخاص آخرين، أو بواسطة وسائل اتصال غير شخصية مثل التلفزيون.[2]

منهج البحث:

[1] غريب سيدأحمد،نفس المرجع السابق،188.

[2] محمود جمعة سلمى، ديناميكية و طرق العمل مع الجماعات، دار المعرفة الجامعية،القاهرة،مصر،ط2-1983،ص30.

يستدعي البحث العلمي إتباع مجموعة من الخطوات المنظمة التي يجب احترام تسلسلها ، تنطلق من تحديد الموضوع المراد دراسته ثم بناء الموضوع ، وتحديد الإشكال الرئيسي الذي ننطلق منه لإيجاد تفسير وتحليل للظاهرة أو الواقع المراد دراسته أين يقوم الباحث بدراسة الحقائق والوقائع المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو موقف جماعة من الناس ومجموعة من الأحداث والوضعيات التي ينبغي على الباحث أن لا يقتصر عمله على مجرد جمع المعلومات والبيانات فقط وإنما يجب عليه استخلاص أسلوبي الوصف والتحليل.

ولذلك اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يعرف الوصف في البحوث الاجتماعية على أنه أسلوب يهدف إلى تقرير الحقائق إذ يعمل على جمع الحقائق وتصنيفها أما التحليل فيعتمد على التقرير باستخلاص الدلالات لإصدار التعليمات بشأن الظاهرة المدروسة.[1]

مجتمع البحث وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث لدراستنا في الوسط الذي تنشط فيه الجمعيات الخيرية بولاية مستغانم, فنظرا لأنه يضم 149 جمعية خيرية إجتماعية بالولاية و مسجلة في مديرية النشاط الإجتماعي ,فإن إجراء دراسة مسحية على كل هذه الجمعيات يعتبر من الصعوبة بما كان ,وبحث مثل هذا يتطلب امكانيات معتبرة ووقت طويل ,فكان لزاما علينا أن نختار عينة فقط من هذا المجموع ,وكما هو معروف في العلوم الإنسانية ,فان إختيار العينات يخضع لقواعد ومعايير تتماشى و اشكالية البحث ,مع تفضيل العينات الإحتمالية على غير الإحتمالية , وهذا لأن الأولى تتسم بالدقة و التمثيلية ,غير أن وجود ظروف معينة تحول دون إختيار العينة الإحتمالية ,وهذا ما اضطرنا إلى إجراء عينة غير احتمالية و التي من ميزتها أن لا تعمم النتائج "و هذه الإمكانية تعني بدراسة مكونات ليست ممثلة بشكل دقيق للمجتمع الإحصائي لكنها ذات خصائص محددة"[2] , وتحصلنا على دليل و عناوين الجمعيات المئة و التسعة و الأربعين في بادئ الأمر من مديرية التنظيم والشؤون العامة و لم تكن

[1] إبراهيم عبد الوهاب .**أسس البحث الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق** ،ط.1 ، القاهرة ، 1985 .ص.52

[2] Quivy (R) et Compenhod (L .V) Manuel de recherche en sciences sociales ;éd-Dunad ;Paris ;1988 ;p196

كافية فلجأنا بعدها إلى مديرية النشاط الإجتماعي لولاية مستغانم ,وتم إحتيار العينة المتمثلة في عشر (10) جمعيات, ونشير إلى أن "المعطيات التي يتم جمعها في عينة غير احتمالية تبقى مقبولة و ملائمة رغم عدم معرفة درجة تمثيلها"[1] ,وقد كان اختيار أفراد العينة بطريق الصدفة ,وهو ما يعبر عنه بالعينة العرضية و التي من مميزاتها "أنها لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا وإنما تمثل العينة نفسها ,فالباحث في هذه الحالة يأخد العينات بطريق الصدفة أي يحصل على المعلومات من الذين يصادفهم"[2]

أدوات جمع البيانات: يتوقف اختيار أدوات جمع البيانات على طبيعة الموضوع وهدف الدراسة، إضافة إلى المنهج المتبع ،وبعد تحديد منهج الدراسة والأساليب المعتمدة للتحليل وانطلاقا من ضبط الإشكال الرئيسي وبما أن دراستنا تصنف من بين الدراسات الكيفية التي تهدف إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة ولجمع البيانات تم إعتماد الأدوات المنهجية التالية:

أ) الملاحظة البسيطة: ساعدتنا في الدراسة الاستطلاعية الممهدة للدراسة الفعلية ولقد تم ذلك من خلال الملاحظة العادية أثناء تقربنا من رؤساء الجمعيات وطريقة تعاملهم مع أعضاء جمعياتهم وحتى مع المواطنين والمحتاجين الذين قصدوا الجمعيات .

ب)المقابلة الحرة : هي نوع من التفاعل اللفظي يتم عن طريقه موقف مواجهة يحاول فيها الشخص القائم بالمقابلة أن يحصل على معلومات وأراء ومعتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين[3] كما تعتبر المقابلة الحرة وسيلة هامة للاستطلاع والتي ساعدتنا في الحصول على بعض المعلومات حول الموضوع المراد دراسته حيث

[1] **انجرس (موريس), منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية,تدريبات علمية,ت/بوزيد صحراوي,كمال بوشرف,سعيد سبعون,دار القصبة,الجزائر ,2004, ص310**

[2] انجرس (موريس), نفس المرجع, ص312.

[3] عامر مصباح ، **منهجية البحث العلمي في العلوم السياسية والاعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط .6، الجزائر ، ص.138

تمت مقابلة بعض ممثلين جمعيات محلية وكذلك أخصائي وأستاذ مختص في علم النفس ،رجل دين والمتمثل في إمام وبالطبع تمت مقابلات حرة مع رؤساء الجمعيات وبعض الأشخاص الذين صادفناهم من خلال تعاملهم معهم أثناء مقابلتنا لهم في الميدان.

الدراسات السابقة:

نهدف من خلال عرض بعض ما تك من دراسات سابقة حول المجتمع المدني عامة و الحركة الجمعوية خاصة إلى الإحاطة بالجهود التي بذلت من طرف الباحثين في ميدان النشاط الجمعوي والتطوعي من أجل تحديد الجوانب التي تم التركيز عليها و نالت اهتمامهم و الجوانب التي لا زالت تعرف نقص في الإهتمام .إن

الإحاطة بالدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع بحثنا لها فائدة كبيرة في تحديد استراتيجية البحث و مجال اهتمامه و الإنطلاق من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات.

الدراسة الأولى: الحدث الجمعوي في الجزائر, دراسة حالة ولاية وهران[1]:

صاحب الدراسة هو السوسيولوجي عمر دراس من جامعة وهران, باحث بمركز الأبحاث الأنثربولوجيا الإجتماعية و الثقافية (CRASC).

بدأ الباحث دراسته بإعطاء لمحة من ظروف نشأة المجتمع المدني في الجزائر , و الأحداث الكبرى التي ساهمت في بروزه مثل أحداث 5 أكتوبر و قبل ذلك تأثير الأزمة البترولية على الدولة, مما أدى إلى إعادة النظر في طبيعة المؤسسات و الأجهزة, وبداية التفكير في التخلي عن الإيديولوجية القديمة.

و قد جاءت هذه الدراسة في ثلاث محاور تبحث في الاتجاهات وواقع الحياة الجمعوية في ولاية وهران وآفاق تطورها, ويمكن تلخيص هده المحاور فيمايلي:

- خصائص الجمعيات الوهرانية.
- المكونات الإجتماعية لمؤطري الجمعيات.
- تقييم المؤطرين للواقع الجمعوي.

و خلصت الدراسة إلى اعتبار الظاهرة الجمعوية في وهران ظاهرة غير مكتملة و غير ناضجة مازالت في مرحلة جنينية ,وكل المؤشرات تدل على أن القطيعة بين الممارسات و التصورات التسلطية للدولة إزاء الجمعيات مازالت قائمة و إن ضعفت شدتها و حدتها , ولا يكمن تجاوز ذلك إلا عند احداث ثورة في نظام القيم في الجزائر لعصرنته بدءا بالمنظومة التربوية خاصة, و إرادة حقيقية من طرف الدولة لتنمية و تطوير

[1] دارس (عمر) :الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر :الواقع و الآفاق, ,الحدث الجمعوي في الجزائر :دراسة حالة ولاية وهران ,مجلة إنسانيات, ع28, الجزائر, أفريل/جوان2005, ص31

المجتمع المدني كطرف مستقل و كقوة اجتماعية اسهامية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية و السياسية و الثقافية.

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعـة عبـد الحميـد ابـن باديـس مستغانـم

كليـــة العلـــوم الإجتماعيـــة
قســـم العلـــوم الإنسانيـــة

شعبـة علـوم الإعـلام والإتصـال

مسـار إتصـال و صحافـة مكتوبـة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والإتصال

الموضـوع

الإتصـال الجمعوي ودوره في ترقيـة الخدمـة الإجتماعيـة

نمـاذج مـن المجتمـع المدنـي بولاية مستغانـم

من إعداد الطالبة:
بن حراث خديجة

تحت إشراف:
أ.مرواني محمد

السنـة الجامعيـة: 2015-2016

الإطار المنهجي

الفصل الأول

مدخل إلى الإتصال

- مفهوم الإتصال و أشكاله
- مفهوم الإتصال الجمعوي
- أشكال الإتصال الجمعوي

الفصل الثاني

المجتمع المدني و الخدمة الإجتماعية

- نبدة تاريخية عن ظهور المجتمع المدني في أوروبا
- دور المجتمع المدني في التنمية العامة
- المجتمع المدني و الخدمة الإجتماعية

الفصل الثالث

الحركة الجمعوية في الجزائر و تطورها

-الحركة الجمعوية بالجزائر ابان الحقبة الإستعمارية

- الحركة الجمعوية في الجزائر بعد الإستقلال

- الحركة الجمعوية بعد التعددية السياسية

الشكـر و التقديـر

الإهـــداء

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي

الشكـــر

الحمد لله رب العالمين ، نحمده حمد الشاكرين، ونشكره شكر التوابين المنيبين، ونستغفره من كل ذنب عظيم، ونصلي ألف صلاة و تسليم على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الكريم، أما بعد:

بدءا ببدء فإن الشكر لله أولا و له تعود خاتمة الأمور، على أن وفقني لإتمام هذا العمل ، أتوجه بالشكر إلى كل رؤساء الجمعيات الذين استقبلونا بصدر رحب، ثم أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الفاضل مرواني محمد على كل المجهودات التي بذلها في الإشراف على هذا العمل المتواضع سعيا منه لإثراءه.

أقدم شكرا وفيرا إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنهاء العمل و على رأسهم إدارة و أساتذة قسم علوم الإعلام و الإتصال.

و أخيرا أرجو من الله أن يوفقكم جميعا لما يحبه ويرضاه و أن ييسر لكم سبل الخير و الفلاح في الدنيا و الآخرة وأن يجزيكم الله عنّا خير الجزاء.

الإهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل محب للعلم و مقدر للمعرفة.

إلى الأسرة الكريمة، و خصوصا الوالدة التي مهما وفيت لم أكفيها حقها.

إلـى روح أبـي الطاهـرة

إلى كل الأحباب منهم من ساندني في مشواري الدراسي.

إلى كل الإخوة و الأخوات.

الخاتمــة العامــة

قائمـة المصـادر

و المراجـع

الملاحـــق

الإطـــار النظـــري

تمهيـد:

يعد الإتصال من المواضيع الرئيسية في تأدية الخدمة الإجتماعية لأنها مهنة قائمة على الإتصال في كافة أشكاله ،فالإتصال أداة لتنمية الإنسان وتطور معارفه و خبراته سواء من الناحية الإجتماعية أو التعليمية أو التربوية أو التثقيفية أو التوجيهية أو السياسية ،حيث تلعب وسائل الإتصال دورا هاما في تحقيق هذا الهدف ،ومن هنا فإن دراسة موضوع الإتصال وإلقاء الضوء على أبعاد هذه العملية يعد من الأمور الهامة و الأساسية لكل عضو في المجتمع باعتباره طرفا مستمرا في العديد من العمليات الإتصالية على مدار يومه , وهو صورة من صور النشاط الإتصالي النابع من حاجة الإنسان إلى الآخرين في إشباع حاجاته الأولية ،والإستقرار ودفع المخاطر وتحقيق الأمان ،حيث أصبخ الإتصال نشاطا يوميا بين أفراد المجتمع ولهذا سوف نتناول في هذا الفصل مدخل إلى الإتصال بصفة عامة و كذا مفهوم الإتصال الجمعوي ،أشكاله وأنواعه.

المبحـث الأول:ماهيـة الإتصـال وأشكالـه

- **ماهية الإتصال:**

الإتصال هو عملية تبادل المعلومات بين طرفين، والإتصال يقوم على أربع مقوّمات رئيسية وهي المرسل, و المرسل إليه, و الوسيلة, ورجع الصدى، والإتصال كان موجودا منذ قديم الزمان،لتلبية حاجات ورغبات في شتى الميادين، ويعرفه فريدمان على أنه"ايصال الخبر بين مرسل له ومستقبل له سواء كان المرسل شخصا أو جهاز آليا" [1].

ويعرف الإتصال على هذا النحو:بأنه العملية المستمرة التي يتم بمقتضاها تكوين العلاقات بين أفراد المجتمع وتبادل المعلومات و الآراء و الأفكار والتجارب في رموز دالة فيما بينهم لتحقيق أهداف معينة ،كما يعرف أيضا على أنه عملية معقدة لها عناصرها المتشابكة تبدأ من المصدر كان شخصا أو جماعة يقوم بارسال الرسائل ويطلق عليه مفهوم المرسل, ويتولى مهمة وضع كود الرسالة وترميزها.[2]

و يعرفه كارل هوفلاند على أنه:" العملية التي ينقل بمقتضاها الفرد (القائم بالإتصال) منبهات(عادة رموز لغوية) لكي يعدل سلوك الأفراد الآخرين(مستقبلي الرسالة)"[3]،ويشير تشارلز موريس إلى أن اصطلاح الإتصال حينما نستخدمه بشكل واسع النطاق فإنه يتناول أي ظرف يتوافر فيه مشاركة عدد من الأفراد في أمر معين ،وهو يقصد الإتصال على استخدام الرموز لكي تحقق شيوعا ومشاركة لها مغزى ،فالتآلفحول قضية معينة يسميها موريس شيوعا، فحينما يغضب شخص ما فقد ينتقل هذا الغضب إلى شخص آخر وهذا هو الشيوع أو المشاركة وهذا يعتبره اتصال".[4]

- **أشكال الإتصال:** تتعدد قنوات الإتصال و أشكاله وقدّم العديد من الباحثين في المجال الإعلامي تصنيفات مختلفة للإتصال وفقا لمعايير حجم الإتصال وأدواته وأنواعه وبصفة عامة تأخذ العمليات الإتصالية الأشكال التالية:

1- الإتصال الذاتي: وهو الإتصال الذي يتم بين الفرد ونفسه في محالة لتنظيم ادراكه عن الأشخاص والأشياء و المواقف والأحداث التي يتعرض لها، أو حول ما يتلقاه من معلومات وأفكار باعتبارها منبهات

[1] إحدادن زهير:مدخل لعلوم الإعلام و الإتصال، ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية،بن عكنون،الجزائر،ط4،2007،ص11.
[2] الطرابيشي مرفت، السيد عبدالعزيز،نظريات الإتصال،دار النهضة العربية،القاهرة، ب.ط، 2006، ص ص 20- 21
[3] فهمي محمد سيد :فن الإتصال في الخدمة الإجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، ب.ط ، 2006، ص24.
[4] فهمي محمد سيد:المرجع نفسه، ص24.

أو مثيرات تتطلب منه استجابة ما، وهذا النوع من الإتصال يحظى باهتمام الباحثين وتحديدا في مجال علم النفس ،حيث يدور الإهتمام بدراسة عمليات الإدراك واكتساب المعاني وتفسيرها والعوامل المؤثرة فيها.[1]

2- الإتصال المواجهي: ينقسم هذا النوع من الإتصال إلى قسمين:

أ. **الإتصال الشخصي:** يتم بين فرد وآخر بصورة مباشرة ،وهذا الإتصال يتيح للأشخاص التعرف على بعضهم البعض عن قرب، كما أنّ هذا الإتصال يسمح للشخص بكل سهولة أن يعدل رسالته ويعتذر من المستقبل إذا أخطأ، وبهذا الشكل يكون هذا النوع من الإتصال أكثر فعالية.

ب. **الإتصال بالجماعات الصغيرة:** ويتم بين فرد وآخرين أو مجموعة من الأفراد مثل الفصل الدراسي، حلقات البحث و النقاش، الإجتماعات والندوات وتتاح فيه فرصة المشاركة للجميع في الموقف الإتصالي .

3- الإتصال الجمعي: وهنا تكون الرسالة موجهة لمجموعة من الأفراد المعروفين على المستوى الشخصي للمرسل ،مثل نقاشات زملاء الدراسة، أو زملاء العمل ،وكذلك بين أفراد الأسرة.[2]

4- الإتصال الجماهيري: وهو الإتصال الذي يختفي فيه عنصر المواجهة أو التلاقي المباشر بين طرفي الإتصال، وتتجه خلاله الرسالة الإعلامية لمخاطبة أعداد غفيرة وغير متجانسة من الجمهور[3] ،حيث يكون هذا الأخير في العادة مجهول بالنسبة للمرسل، كما يقوم بارسال رسالته من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية، مثل التلفاز والراديو، كما أن هذا النوع من الإتصال يمتاز بسرعته الفائقة، وقدرته الكبيرة في تشكيل الرأي العام.

المبحـث الثانـي: مفهوم الإتصال الجمعوي:

[1] الطرابيشي مرفت، السيد عبدالعزيز،نظريات الإتصال، نفس المرجع السابق، ص ص21-22
[2] نفس المرجع ،ص 23
[3] المرجع نفسه، ص24

يرى الباحث **ERIC DACHEUX** بأن فهم إتصال الجمعيات يحتم علينا فهم هاتين العبارتين أولا: اتصال وجمعية، نلخص عبارة الجمعية في المنظمات ذات الهدف العام البعيد الربح التي تخلق من طرف مواطنين للدفاع عن قضايا عامة وتطويرها....وتعد الجمعية أساسا فاعلا اجتماعيا يساهم في الحياة العامة، كالفاعلين السياسيين مثلا[1] ،حيث يعد الإتصال الجمعوي شكل من أشكال الإتصال التنظيمي، لكن قبل تحديد ماهية الإتصال الجمعوي لا بد من تعريف الجمعية أولا:

أ. **ماهية الجمعية:** تعرف المادة 2 من قانون الجمعيات الجمعية كمايلي:"تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة.[2]

ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني والإجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.

ب. **ماهية الإتصال في الجمعيات:** إن الجمعيات تسعى أساسا من أجل خدمة مختلف شرائح المجتمع و الإهتمام بانشغالاتهم ،مخاولة تلبية حاجياتهم وحل مشاكلهم بأفضل الطرق الممكنة كونها الوسيط بينهم وبين السلطات المسؤولة و المعنية بالحفاظ على حقوقهم.

ومن أجل كل هذا ،كان لابد من وجود طرق للإتصال تنتهجها الجمعيات لتحقيق أهدافها والوصول إلى غاياتها.

المبحث الثالث: أشكال الإتصال الجمعوي:

[1] Eric Dacheux :Comprendre La Communication Des Associations ;Revue Le Public ;juin2001 ;p3

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 02 ،الصادرة في 15 يناير2012 ، ص34.

لقد تبنت الجمعيات منذ أن أصبحت تتواجد بصفة رسمية أربع تقنيات للإتصال تمثلث فيمايلي:

1. الإتصال النازل: 1901-1960:

يقال أن الجمعية تزود بالمعلومة ،وتعيد حسابها لما تحققه أو لما تواجه من صعوبات ،لكنها لاتخضع للإنتقادات الخارجية، وحسب هذه الرؤية فإن للإتصال الجمعوي هدفين:

- **الهدف الأول:** وهو التربية الشعبية التي ترتكز على التوجه للعمال أو الفقراء الذين لا يملكون وقتا للتثقيف، فتكون مهمة للمربيين في هذه الحالة هي فتح و تنظيم أوقات الترفيه.
- **الهدف الثاني:** وهو أكثر اتساعا ،حيث يرتكز على إعطاء الجميع المعرفة و التكوين المهمين حتى يصبحوا مواطنين قادرين على المشاركة في حياة الأمة، وليخرجوا من الجهل ويصارعون ضد الظلام وهكذا حتى يضمنوا سلامتهم على الأرض.[1]

2. الإتصال الصاعد: 1960:

أصبحت الجمعيات تتدخل كوكلاء عن ديمقراطية الحياة الشعبية المحلية، كما كانت تسمح للشخصيات المحلية بقبول المسؤوليات الهامة و الإعتماد على مؤهلاتهم, تميزت هذه الفترة بالإتصال الصاعد, حيث كانت الجمعية تبذل جهدا من أجل الفهم والدمج والتوجيه وذلك من أجل إدارة أفضل،كما عملت على رفع مستوى الإعلام و الإهتمام بالإنشغالات التي تريد معالجتها، وقد استعملت الجمعيات لهذا الغرض وسائل متقنة للإتصال، أي خلق طرق الإستماع من أجل التسجيل والرد على الطلب الإجتماعي، ومع ذلك بقيت تقنيات الإتصال محدودة.

3. الإتصال الأفقي : 1970:

[1] مجلة العلوم الإنسانية: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، مارس 2006.

خلال هذه الفترة كانت الإيديولوجية الشائعة ترتكز على الإتصال الأفقي ،الذي يطمح إلى إعطاء المحرومين من الإتصال الحق في ذلك. والإتصال الأفقي لا يعتمد كثيرا على التدرج الهرمي للوظائف، بقدر ما يعتمد على قدرة الجمعيات على الإتصال مع جمهورها.

4. الإتصال الإجتماعي: 1980– 1990:

لقد تطور العالم الجمعوي وأصبح قطاع إقتصادي مستقل، حيث شغل مكان راقي ضمن مجموعة جد واسعة من الإقتصاد الإجتماعي بالإضافة إلى أن القطاع الجمعوي يريد إنتاج قدرته على العمل ،أي أن يكون قادرا ومؤهلا لجلب حلول جيدة في حدود الجودة ،التكلفة ومدة الصلاحية للطلبات المعبر عنها.[1]

خلاصـــة:

[1] مجلة العلوم الإنسانية: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، مارس 2006

مرت كل تنظيمات المجتمع الإنساني بحتمية الإتصال ،ضرورة تبادل المعلومات، الأفكار ،المشاريع و كذا تحضير جملة من النشاطات و الحركات لإقناع الآخرين باعتناق أفكارهم، وتبني اقتراحاتهم و العمل بقراراتهم، والجمعيات كباقي المؤسسات والإدارات ، عليها أن تفهم الجمهور عن طريق سماعه أولا ، لأن المعلومات ، الرسائل و الأهداف وتقنيات الإتصال كلها مختلفة .

لذا يعتبر الإتصال المحكم و المنظم , ضرورة لا غنى عنها لكل جمعية ، ذلك لتعبئة جمهورها حول مختلف أهدافها.

تمهيد:

لقد أخذت الجزائر جزء كبير في الدراسات التي تناولت المجتمع المدني و ذلك كحالة و مثال جيد للدراسة و التحليل , و هذا راجع للخصوصية التي أخذتها الظاهرة في الجزائر, وكذلك الإنقلاب الكبير الذي أحدثته حوادث أكتوبر و التحولات السريعة خلال الفترة اللاحقة , وسنحاول في هذا البحث أن نتتبع بصورة موجزة السيرورة التاريخية للبناءات الإجتماعية في الجزائر منذ العهد العثماني , مرورا بالمرحلة الإستعمارية مبرزين خصوصية كل مرحلة.

المبحث الأول: الحركة الجمعوية بالجزائر إبان الحقبة الإستعمارية:(1830-1962):

- النشاط الجمعوي خلال الفترة الإستعمارية:

بعد سقوط العاصمة الجزائرية أمام القوات الفرنسية, تحت قيادة (دوبرمون), اضطر الداي حسين إلى التوقيع على معاهدة التسليم التي حررها الفرنسيون, و التي تعهدوا من خلالها بعدم المساس بحرية و مقومات الشعب الجزائري المسلم, و قالوا بأن هدفهم هو القضاء على الأتراك و على نفوذهم في الجزائر, و ليست لهم نية للمساس بحرية الشعب و مقدساته.

ولكن مع مرور الأيام نسي الفرنسيون تعهداتهم , وأخذوا يعتدون على الشعب الجزائري لأنه رفع سلاح المقاومة في وجه الإحتلال من أجل الحفاظ على هويته المهددة بالزوال, و بعد السيطرة على العاصمة نقل الفرنسيون حربهم إلى خارجها, بهدف غزو الجزائر كاملة و قد شمل الغزو الإنسان و الأرض و الثقافة و الدين ,فأخذوا يطمسون معالمها العربية الإسلامية و يشيدون المعالم الفرنسية بدلها, فتحولت المساجد إلى مكانس, و كذا الأمر بالنسبة للمدارس و الكتاتيب و الزوايا. [1]

وكما يقول الفزيائيون بأن كل فعل له رد فعل يعاكسه, فإن الشعب الجزائري لم يهضم هذه الأفعال بسهولة, و أبدى المقاومة تجاهها و ذلك بعدة أشكال و عبر عدة مراحل, نجح في بعضها و فشل في البعض الآخر, وبروز هذه المقاومة كان مباشرة بعد الدخول الفرنسي, حتى تخلت حكومة الداي عن مسؤوليتها, وتركت الشعب أمام مصير مجهول. فوجد نفسه وجها لوجه مع قوات الإحتلال و حسب أبو القاسم سعد الله فإن الشعب في هذه المرحلة قد انقسم إلى تيارات ,فالتيار الأول يؤمن بحرية الجزائر و قد أخذ يجمع الشمل من أجل تحقيق تحرر الوطن, و تيار ثاني يمثله العثمانيون الذين يحاولون إبقاء الجزائر تحت لواء الأتراك, و هناك تيار آخر يرى في الوجود الفرنسي تحقيقا لمصالحه و طموحاته فعمل إلى جانبهم, و أما المقاومة المنظمة فكانت في البداية من قبل الزوايا لقدرتها على جمع العديد من الأفراد و التأثير فيهم, و تعدت الزوايا دورها الديني إلى دور سياسي لم تعرفه من قبل.

و لقد أورد أبو القاسم سعد الله في كتابه حول تاريخ الحركة الوطنية حديثا عن لجنة أعيان الجزائر, و التي تشكلت من مجموعة من العقلاء(مدينة الجزائر), و قدمت هذه اللجنة لائحة مطلبية إلى السلطات الفرنسية

1سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية الجزائرية, دار المغرب الإسلامي, بيروت ,ج1 ,ط1, 1992, ص66

تعبر هذه اللائحة عن وعي هؤلاء الجماعي بمصالحهم و مصالح سكان مدينة الجزائر و انشغالاتهم, و كانت هذه اللجنة تحت إشراف "بوضربة أحمد" و قد جاء في هذه اللائحة [1] مايلي:

- احترام الدين الإسلامي و إنشاء لجنة من المسلمين لإرادته.
- إعادة الأملاك التي استولى عليها الفرنسيون, و دفع الكراء لأصحابها.
- تسيير المدينة من قبل الحضر لأنهم أغلبية.
- فتح المجال للعمل و التعليم و الصحافة أمام الجزائريين.
- تخفيض نشاط اليهود و طرد الأتراك الباقيين.

وقراءة هذه المطالب تقودنا إلى حقيقة أن أصحاب هذه المبادرة يملكون درجة من الوعي الذي يسمح بالتعبير عن حاجات الجماعة و المجتمع, و قد شملت مجالات ثقافية و اقتصادية و حتى سياسية, و كانت تحمل بعض من بعد النظر تمثل في محاولة الحفاظ على هوية الجزائريين و سيطرتهم على حياتهم الخاصة.

و أما في الريف فهناك كذلك على جود وعي شعبي قبل ثورة المقراني و هو أن كثير من المنظمات الشعبية في ذلك الوقت تفرعت عنها لجان حرة كانت تسمى "الشرطية" و كانت منتخبة من طرف الدواوير و المتألفة من عشرة إلى إثني عشرة عضوا و كانت تتمتع بسلطة مطلقة و تكونت سرا في الأوساط الريفية كرد فعل على سلطة القياد, الذين كانوا عملاء للإستعمار و في خدمته و كانت مهمة هذه اللجان هي مراقبة تصرفات القياد, و فرض الغرامات و مصادرة أملاك العصاة و المنشقين عن رأي الجماعة, و شراء الخيول و الأسلحة و العتاد و إعادة النظر في أحكام القاضي, و اللجان التأديبية ,وكانت هذه اللجان تضم في صفوفها الفلاحين و الكادحين و هم سكان الريف.[2]

والجدير بالذكر أن المرحلة الأولى من المقاومة الجزائرية للمستعمر الفرنسي لم تكن لتمنع الجيش الفرنسي من التقدم إلى داخل البلاد, و هذا راجع أساسا إلى عدم توازن القوة العسكرية, ثم أن المقاومة

الجزائرية لم تكن وليدة تخطيط منظم و استراتيجي و عدم إطلاع الجزائريين على علوم الحرب الحديثة في ذلك الوقت لأن الأمور العسكرية كانت بيد الأتراك, و رغم السيطرة العسكرية واضحة فإن لم يحدث هناك رضوخ من طرف الشعب الجزائري و أفراده, و هذا ما أجبر السلطات الفرنسية على التغيير في استراتيجية

1سعد الله (أبو القاسم):نفس المرجع السابق, ص107.

2الأشرف (مصطفى): الجزائر, أمة و مجتمع, ت/حنفي بن عيسى ,المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر ,1993,ص65.

السيطرة فقد أدركوا أن السيطرة العسكرية وحدها لا تكفي فانتقلوا بذلك إلى محاولة غزو الذهن الجزائري و السيطرة عليه, فكانت المدرسة الأساس هي ذاك الأسلوب الثاني من الإحتلال , وأدركوا بأنه السبيل الأمثل و الأكثر فعالية لقولبة المجتمع القديم, و خلق مجتمع جديد حسب الطلب و الرغبة التي يتطلبها هذا الإحتلال الإستعماري.

وتبعا لذلك فقد أدرك الجزائريون من جانبهم هذا الخطر الجديد و برز هناك إجماع إجتماعي على إحياء عناصر الهوية الوطنية و الدفاع عنها كرد فعل على الإهتداء الثقافي, تمثل هذا الرد بظهور العديد من الجمعيات و الحركات الإجتماعية التي حملت على عاتقها مشاريع إحياء الثقافة المهددة بالإنقراض و الزوال و " ستعمل هذه الحركات لا خارج الدولة أو على هامشها فقط, بل ستتحول إلى حركات معادية لها." [1]

وقد ظهرت في البداية بعض الجمعيات المختلطة تجمع بين الجزائريين (الأهالي) و المعمرين , و ذلك لإرتباطات تتعلق بالعمل و الدراسة, وكذا الجيش ,حيث التقى الجزائريين و المعمرين من خلال هذه المؤسسات, و هكذا انتشرت في البداية بعض الجمعيات التي تدعوا إلى الإندماج ,وتطالب بحصول الجزائريين على نفس الحقوق التي يتمتع بها المعمرين, مثل حق التمثيل النيابي.

ومن الناحية التاريخية فظهور الجمعيات يرجع إلى أواخر القرن التاسع عشر حين حاول بعض الشبان الجزائريين نشر التوعية في صفوف شعبهم , فأنشأوا الجمعيات و النوادي الإجتماعية –الثقافية, منها ودادية العلوم الجديدة, جمعية الهلال و أهمها الراشدية التي تأسست عام 1894.

- **قانون 1901 و البروز الفعلي للجمعيات:**

لقد أصدرت الحكومة الفرنسية في 1901 قانون خاص بإنشاء الجمعيات و تنظيمها ,وقد انتقل طبعا تطبيقه إلى الجزائر كذلك بحكم أنها خاضعة للسلطة الفرنسية و قوانينها ,وقد سمح هذا القانون للجزائريين بتشكيل بعض الجمعيات و النوادي لتسيير شؤونهم ,وحسب البند الأول من قانون 01-07-1901 فالجمعية هي "تعاقد,بموجبه شخص أو أكثر ينضمون في لجنة بطريقة مستمرة دائمة بهدف غير تقسيم الربح, فهي

1غاليسو (ريني): الحركات الجمعوية و الحركات الإجتماعية, في مجلة الإنسانيات ,مركز البحث في الأنثربولوجية الإجتماعية و الثقافية, الجزائر ,العدد08 , أوت 1999, ص08.

إدارة مصلحة عامة ,إذا كانت تتمتع بشرعية قانونية بفضل المبادئ العامة للقانون المعمول به في العقد و الإلتزامات".[1]

وبعد صدور هذا القانون و دخوله حيز التطبيق استغل الجزائريون الفرصة و أخذوا يؤسسون الجمعيات بطابعها الحديث, كانت أغلبها دينية و رياضية فتأسست في 1908 الجمعية التوفيقية, و كانت تقدم المحاضرات بالعربية و الفرنسية و في نفس السنة تأسس نادي صالح باي بقسنطينة, و قد كانت له عدة فروع في ولايات أخرى, و كان أغلب أعضاء هذه الجمعيات هم فرنسيون, و في عام 1919 أسس الطلاب الجزائريين في جامعة الجزائر ودادية لهم بعد استبعادهم من "الجمعية الطلابية".[2]

وأما نادي "الترقي" فقد أسسته جماعة من المحسنين الجزائريين شعورا منهم بضرورة وجود مقر للنشاط العربي الإسلامي في الجزائر أثناء حركة الأمير خالد, و عشية الإحتفال بمرور مئة عام على الإحتلال شهدت هذه الفترة ميلاد " جمعية طلبة شمال إفريقيا" و اقترن تأسيسها بفترة بروز مؤشرات انتقال الوعي الوطني من طور المقاومة المسلحة إلى مستوى النشاط السياسي المنظم ,حيث كانت هذه الجمعية مرتبطة بحقل التعليم, الذي أصبح من أكبر المجالات فعالية, و تثير على استراتيجية الإستعمار, و أيضا كان له تأثير على مستوى التفكير و وعي النخبة الوطنية المغاربية, و قد صاحب ذلك موجة من الإضطرابات في الحقل السياسي الفرنسي.

وسنتحدث هنا بقليل من التفضيل عن جمعية العلماء المسلمين إنطلاقا من كونها جمعية بارزة, و ذات نشاط واسع خلال فترة الإحتلال , ثم أنها تعتبر باعتقادنا مثال جيد عند الحديث عن التحول من النشاط الثقافي إلى النشاط السياسي عند الجمعيات, و قد بزغت الفكرة في عام 1924 حيث زار ابن باديس رفيقه البشير الإبراهيمي في مدينة سطيف و أخبره بأنه عقد العزم على تأسيس جمعية باسم " الإخاء العلمي" يكون

1جيملي (بوبكر), خصائص الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال النصوص التشريعية ,رسالة ماجستير في علم الإجتماع التنمية, جامعة قسنطينة,2001/2000.

2سعد الله (أبو القاسم),الحركة الوطنية الجزائرية, دار المغرب الإسلامي,بيروت,ج2,ط1, 1992, ص ص 30-37

مركزها بمدينة قسنطينة, وطلب من الإبراهيمي وضع القانون الأساسي لها, لكن الفكرة لم تخرج إلى الواقع لظروف معينة.[1]

وقد صدرت في جريدة الشهاب لسنة 1925 دعوة لجميع المتعلمين المصلحين من مختلف أنحاء الجزائر إلى أن يتجمعوا في حزب ديني, هدفه تنقية الدين من الخرافات و البدع حسبما جاء في الدعوة, و قد لاقت هذه الدعوة استجابة من قبل العديد من العلماء في تلك الفترة مثل الطيب العقبي, مبارك الميلي, و العربي التبسي, و أمام العوائق الإدارية لم تتجسد هذه الفكرة أيضا, إلا أن احتفالات الذكرى المئوية للإحتلال و ما تخللها من استفزازات شديدة لمشاعر الجزائريين كانت دافعا قويا لتأسيس جمعية العلماء, حيث اجتمع كل من: توفيق المدني, محمد العاصمي, محمد عباس و عمر إسماعيل بنادي الترقي بالعاصمة, و أعلنوا عن ولادة الجمعية في 05 ماي 1931 حسب أغلب الكتابات التاريخية, و بعد عدة جلسات تم الإتفاق على أن يكون الشيخ ابن باديس رئيسا لها, و تم وضع القانون الأساسي للجمعية و قد جاء في الفصلين الثالث و الرابع من هذا القانون ما يلي: [2]

الفصل الثالث: لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية.

الفصل الرابع: القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الإجتماعية و الميسر و البطالة و الجهل, وكل ما يحرمه صريح الشرع و ينكره العقل و تحجره القوانين الجاري بها العمل.

إن قراءة هذين البندين من القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين و كذا مبادئ و أهداف الجمعية توضح أن الجمعية هي ثقافية و اجتماعية, ليست لها علاقة بالسياسية, و لكن الممارسة قد اختلفت عن ذلك ولظروف معينة يمكن أن نذكر مشاركة جمعية العلماء المسلمين في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في 1936 إلى جانب العديد من التيارات السياسية و الحزبية, و قد حمل هذا المؤتمر مطالب سياسية محضة على جانب الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية. و قد أنشأ (الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين) بعد ذلك خلا الثورة التحريرية في أفريل 1955, و قد جاء في النشرة الطلابية في نفس السنة مايلي: " لقد جرّد الطالب منذ زمن طويل من ثقافته العربية الإسلامية, و من لغته التي هي اللغة العربية, و عليه أولا و قبل

1الخطيب (أحمد): جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: و أثرها الإصلاحي في الجزائر, المؤسسة الوطنية للكتاب, 1985, ص99.

2الخطيب (أحمد), نفس المرجع , ص265.

كل شيء أن يفرض شخصيته الجزائرية, مطالبا و مدافعا عن تراثه الثقافي الذي ورثه عن الحضارة العربية".[1]

وفي الأخير فإن تركيزنا خلال هذه الفترة عن الجمعيات غير السياسية لا يجب أن ينسينا كذلك بروز الأحزاب في الجزائر خلال القرن العشرين ,حيث بدأت تتبلور ملامح الحركة الوطنية الجزائرية نتيجة احتكاكهم بالأروبيين بالمهجر و كونها تعتبر الجذور الأولى لمختلف الأحزاب الحالية.

1هلال(عمار), نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954, لاقوميت, الجزائر,1986, ص27

المبحث الثاني:الحركة الجمعوية في الجزائر بعد الإستقلال:(1962-1988):

أما مرحلة ما بعد الإستقلال فقد إتسمت بعملية سيطرة الدولة و إحتكارها للمجتمع ,و لمختلف الهياكل والمؤسسات و فضاءات التنشئة الإجتماعية ,و تأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي و قانوني قهري و تمايزي, يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي للحزب الواحد و ذلك لأن الدولة آنذاك كانت ترى أن التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التربوية و الثقافية[1], مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتّبع, إذ تعتبر من مهامه الأساسية,فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان ,لأن و برأيها أن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه و ذلك عن طريق تأسيس و إنشاء تنظيمات جمعوية تدافع عن حقوقه و آرائه و تخدم مصالحه[2] و بذلك عمت روح الأبوية في جميع المجالات ,و ألبست الصبغة السياسية لكل المنظمات الإجتماعية و الثقافية و التربوية و عليه ظلت مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماتها, تسير في نفس القوالب و الأطر التي كانت قائمة في الفترة الإستعمارية و المتمثلة في عملية الهيمنة.[3]

إن عملية الهيمنة على مختلف التنظيمات المدنية التي وجدت منذ الإستعمار و إستمرت إلى ما بعد الإستقلال, كانت كنتيجة لإستمرار نفاذ قانون الجمعيات الفرنسية "5جويلية 1901" إلى مرحلة ما بعد الإستقلال ,و إلى غاية 1971 حيث صدر في تلك السنة, القانون 79/17 الذي كان أكثر صرامة و تشددا من الأول, و استمرت هذه الهيمنة حتى بعد إصدار قانون 1987 المتعلق بالجمعيات, و الذي كان من المفروض أن يقلص من هذه الهيمنة و يتماشى أكثر مع متطلبات البيئة الداخلية و الخارجية التي بدأت تطالب بالتغيير, و عوضا عن ذلك ,فقد كرّس هذا القانون سيطرة الإدارة على الجمعيات و مراقبتها, مما أدى إلى تضييق هامش الحريات الجمعوية , لدرجة أن هذه الجمعيات لا تستطيع أن تستمر خارج دائرة الولاء الحزبي مما أدى إلى مشاركة شعبية شبه إجبارية و خالية من القناعة و تغلب عليها النزعة الإنتهازية الفردية, و بالتالي فإن هذه المشاركة كانت ظرفية و غير بناءة بالنسبة للمجتمع الجزائري, كل

1صالح(فيلالي), ايديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية في مؤلف الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية, سلسلة كتب المستقبل العربي, ط2, بيروت ,مركز دراسات الوحدة العربية 1999, ص33.

2دارس (عمر) :الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر :الواقع و الآفاق, مجلة إنسانيات, ع28, الجزائر, أفريل/جوان2005, ص25

3بوكابوس(أحمد): التنظيم الجمعوي و المجتمع المدني, كراسات CREAD ,عدد 53 ,2000, ص18.

هذه العوامل أدت إلى إفقار الحياة الجمعوية, و التي هي عبارة عن همزة وصل بين الدولة و المجتمع, مما أدى إلى توسيع الفجوة بين السلطة والمجتمع و إتساع السخط الإجتماعي, بسبب أزمة 1986 و هي الأزمة التي عرفت فيها إنخفاض لأسعار البترول من 35 إلى 10 دولار للبرميل ,و إرتفاع الديون الجزائرية المتكونة من أكثر من قروض التموين اليومي للإقتصاد, و القروض التجارية القصيرة الأمد و المرتفعة الفائدة, الأمر الذي أدى إلى إزدياد الديون و إنحصار الدولة في خدمتها فقط, و بالتالي فقد أدى كل ذلك إلى تدني الحالة الإجتماعية,ارتفاع نسب البطالة و إنتشار الفقر و تأزم الوضع و ظهور إحتجاجات شعبية و فوضوية , و أمام كثرة المشاكل و تفاقمها وقع النظام الجزائري في أزمة غياب الشرعية و فقدان القاعدة الشعبية ,برزت إلى وجود مجموعة من الجمعيات التي حاولت أن تحوي هذا الغضب الجماهيري الذي كان بعدة أوجه تمس مختلف جوانب الحياة الإقتصادية و السياسية و الثقافية و قد كانت الحركات الإسلامية أكثر بروزا على ساحة الأحداث, و أكثر تعبئة جماهيرية, و البداية كانت مع "جماعة القيم" في الستينات ,حيث بدأت نشاطها في المساجد, ولما حوصرت تحولت إلى الجامعات و كانت لها عدة مواجهات مع النظام, فخلال أكتوبر 1979 دعا زعماء الحركات الإسلامية في الجامعات إلى إضراب شامل من أجل تعريب العلوم الإنسانية, و هو ما تحقق لهم مما يتشجعون و يسيرون بخطوتين إلى الأمام, و قد كان أول بروز جماهيري للإسلاميين في 12 نوفمبر 1982 بالجامعة المركزية, و بحضور أبرز زعماءها, و بالموازاة مع نشاط الإسلاميين كان نشاط دعاة الأمازيغية لافتا للإنتباه هو الآخر و منذ السنين الأولى للإستقلال, إلى أن وصل إلى الذروة بعد حوادث 20 أفريل 1980 بعدما رفضت السلطات منح الترخيص لإقامة محاضرة بدار الثقافة من قبل الكاتب مولود معمري, و حدث الصدام حينها بين المتظاهرين و قوات الأمن و قد خلّد هذا اليوم و سمي بالربيع الأمازيغي.

و في خضم هذه الأحداث كانت السلطات تنظر بشيء من الحذر إلى العمل الجمعوي, و الذي كان خاضعا في العموم لقانون 1901 مع بعض الإضافات و التعديلات التي تضع خطوط حمراء للعمل الجمعوي, فقد جاء في إحداها: "يجب وضع تحقيق دقيق من أجل الكشف عن الأهداف الحقيقية, و العمل الفعلي لهذه الجمعية, و هذا من أجل دحض أي هيكلة سياسية تنطوي تحت لواء العمل الجمعوي الإجتماعي أو الثقافي أو الفني, و تهدد الأمن الداخلي و الخارجي للدولة". [1], و كان هذا التعديل الصادر في سنة 1966 قيد حقيقي لتشكيل الجمعيات في الجزائر خلال فترة الستينات حيث لم يوجد هناك جمعيات

1 Barady (Ramdane) . le phénomène Associatif En Algérie : genèse et Perspective , in annuaire de l'Afrique du nord . CNRS.Paris. 1991. P229

بالمعنى الحقيقي للكلمة, و إن أوراق الإعتماد كانت تقدم إلى الوالي أو إلى وزارة الداخلية بدل من أن تسلم إلى القضاء في حالة وجود إشكال, زيادة على الصلاحيات التي تعطى للإدارة للتحكم في الجمعيات إلى درجة التوقيف و الحل دون اللجوء إلى العدالة.

و بعد صدور قانون 79/71 المؤرخ في سنة 1971 كانت هناك بعض المساحات التي تسمح ببروز الجمعيات, فمن هذه السنة إلى سنة 1987 تكونت حوالي 11000 جمعية, و في مقابل ذلك وسّع النظام من قاعدته الشعبية حيث تم إنشاء العديد من التنظيمات و الإتحادات الجديدة تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني.[1]

و في سنة 1987 أصدرت الحكومة قانونا جديدا للجمعيات حيث نزعت بعض القيود التي احتواها القانون السابق خاصة فيما يتعلق بأوراق الإعتماد, كما أعيد النظر في العديد من الإجراءات التي كانت من صلاحيات الإدارة.

1 Barady (Ramdane) Ibid, p 232

المبحث الثالث:الحركة الجمعوية بعد التعددية السياسية: بعد 1988:

كانت حوادث الثامن من أكتوبر 1988 نقطة التحول الكبرى في مسار الدولة الجزائرية و كانت هي الدافع الأساسي لتغيير سياسة النظام سواء كانت هذه الأحداث مفتعلة أو عفوية , وقد جاءت في ظروف خاصة تميزت بغضب شعبي كبير و رفض لسياسات النظم في جميع المجالات, فقد تدهور الجانب الإقتصادي بشكل رهيب نتيجة الإنخفاض الشديد لأسعار النفط مما انعكس على المستوى المعيشي للمواطنين الذين كانوا يطمحون لحياة أفضل ,و نفس الأمر بالنسبة للجانب الثقافي و الإجتماعي, حيث أدت هذه الأحداث إلى التعددية السياسية ,و تعديل قانون الجمعيات و الإعلام ,إضافة إلى الضغوطات الخارجية و المتمثلة في سياسة المشروطية و المفروضة من قبل المؤسسات المالية على الجزائر, و التي فرضت عليها إشراك الحركات الجمعوية في كل مجالات الإصلاح الإقتصادي كونها وسيلة ضبط إجتماعي و ضامنا لعدم تكرار حالات[1] التضمر و الإحتجاج كالتي حدتث في 5 أكتوبر 1988 و بالتالي إضطرت الدولة الجزائرية إلى تبني التعددية, و التخلي عن بعض وظائفها الإجتماعية و إسنادها إلى الجمعيات المدنية للتكفل بها, و التي تعتبر صورة من صور الديمقراطية و التغيير[2], و من نتائج أحداث أكتوبر ظهور الدستور الجديد لسنة 1989 و الذي سمح بالحرية الكاملة لممارسة النشاط الجمعوي, فتكونت في زمن قياسي العديد من الجمعيات من مختلف الأنواع و الأشكال, و شملت جميع الفئات الإجتماعية دون استثناء , و إستفادت من قانون الجمعيات و من تسهيلاته, و أنشأ على اثر ذلك كم هائل من الجمعيات و المقسمة إلى:

1- **الجمعيات النقابية** : و تنقسم بدورها إلى:

- **النقابات العمالية:** و تضم هذه الأخيرة :

- **الإتحاد العام للعمال الجزائريين(UGTA):** و الذي تأسس سنة 1954 و انضم فيما بعد كباقي التنظيمات الجزائرية, إلى جبهة التحرير التي قادت البلاد إلى النصر و الإستقلال في 5 جويلية 1962 و لقد عان الإتحاد العام للعمال الجزائريين كثيرا بعد الإستقلال من جرّاء السياسة الصارمة التي انتهجها الرئيس الراحل "**أحمد بن بلة**" فإنضم الإتحاد إلى السلطة الجديدة و التي قامت بالتصحيح الثوري, بقيادة

1 MOHAMED MADANI " les regroupements associatifs :image de soi ; de l »état et de la société" les cahiers du CREAD.N53.2000.P29.

2عروس,الزبير,المجتمع المدني:الأداة الرأي و الفقراء الجدد, كراسات CREAD عدد 2000, 53, ص21.

الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" ,إلا أنه خضع من جديد لهيمنة الدولة و الحزب ,اللذان عملا على أن تكون قيادات الإتحاد العام للعمال الجزائريين موالية و خاضعة لهما و بقي الإتحاد مهيمن عليه كباقي تنظيمات المجتمع المدني,إلى غاية مرحلة التعددية, حيث صدر في جوان 1990 القانون الخاص بكيفيات ممارسة الحق النقابي ,إذ تنص المادة 2 منه, على حق العمال الأجراء و المستخدمين و المنتمين إلى مهنة أو قطاع أو نشاط واحد أن يكوّنوا تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم[1].

- **النقابة الإسلامية للعمل:(SIF)** و التابعة " للجبهة الإسلامية للإنقاذ", و التي تأسست بموجب القانون 90/30 في 14 جوان 1992 و الذي عمل على خلق قواعد عمالية على قطاعات " SIF" خاصة به, وخرق الإتحاد العام للعمال الجزائريين و لقد ركزت على نقابة التعليم ,الصحة, النقل, السياحة ,و الاتصالات و تمكنت هذه النقابة الإسلامية من الإستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا و القيام بالعديد من الإضرابات إلا أنهتم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1992.
- **اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر:** و التي أسسها الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 1992 محاولة منه للحضور على المسرح السياسي بهدف مواجهة النفوذ المتنامي للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

- **النقابات المهنية:** بالرغم من أن القانون 14/90 و الدستورالجزائري 1996 ,يسمح بتأسيسها وفق إجراءات بسيطة, إلا أن هذه الحركات النقابية ناضلت و بقوة إلى غاية 31 مارس 2001 للحصول و بصعوبة على الإعتراف بوجودها و بمشروعية عملها, حيث تم الإعلان و رسميا ميلاد الإتحادية الجزائرية للنقابات المستقلة (CASA) .

2 – **الجمعيات النسوية:** و التي تضم أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة و مقاومة العنف الموجه ضدها.

1سعيد, بوشيخو,إشكالية الإستقلال و الإحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر, مذكرة الماجستير في العلوم السياسية, جامعة الجزائر, كلية العلوم السياسية و الإعلام, 1998, ص143.

3 – **جمعيات حقوق الإنسان:** لقد تأسست عدة جمعيات لحقوق الإنسان من أهمها:

- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان و التي أسسها المحامي علي يحي و هي على كل حال منظمة سياسية غير رسمية و ذلك لأنها منظمة معارضة للنظام.
- الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان و تضم عناصر مثقفة و ما يشهد لها وقوفها و تفاعلها مع الأزمة الجزائرية و الدفاع عن المعتقلين, وتعتبر هذه الجمعيات من أكثر الجمعيات نشاطا و فعالية لأنها تتكون من مثقفين واعيين بأهمية الدفاع عن حقوق الإنسان كآلية من آليات الديمقراطية.

4 – **الجمعيات الثقافية:** و التي ظهرت نتيجة الإنقسامات الثقافية الموجودة في المجتمع الجزائري و من أهمها الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية و الحركة العربية الجزائرية و الحركة الثقافية البربرية.[1]

5 – **الجمعيات الإجتماعية:** إن هذا النوع من التنظيم عرف في الآونة الأخيرة نوع من الإهمال و النخبوية في التأسيس و هذا ما انعكس سلبا على تواجدها في الساحة الإجتماعية ما أدى بالعديد منها إلى التوقف.

1 Mission d'enquête sur la fédération internationale des ligues des droits de l'homme.Algérie .Rapport de la Mission international d'enquete .N° 39. Décembre 2002 .P11

خلاصة:

يعاني المجتمع المدني في المجتمعات العربية من كثير من العراقيل المختلفة ،سياسية واجتماعية وثقافية وقانونية واقتصادية....الخ، و لا يمكن تحميل المسؤولية لطرف دون آخر، فنشأة الحركة الجمعوية في الجزائر جاءت في ظروف عصيبة و اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية عانت خلالها الدولة من ضعف في هيبتها مما جعلها تتنازل على الكثير من الشروط الضرورية لتأسيس الجمعيات، وتتجاهل الخروقات التي واكبت فترة النشأة و التأسيس، والتي كانت متسرعة ودون دراسة أو تخطيط مسبقين.

فمن جهة الدولة الجزائرية و بعد تردي الأوضاع الأمنية، حاولت التراجع وضبط أكثر للعمل الجمعوي، بافراغه من محتواه و مقوماته وأهمها الإستقلالية و الطوعية، فوظفت في أحيان كثيرة أعوان إداريين لإختراق الجمعيات و إخضاعها لإرادتها، واستعملت عاملان هامان في ذلك هو التمويل و المقرات للسيطرة على الحركة الجمعوية.

كما لعبت العوامل الذاتية من داخل الجمعيات نفسها دورا هاما في فشلها في القيام بدورها بفعالية وفي اختراق المجتمع، فرغن أن الحركة الجمعوية هي المدرسة الهامة لتعليم الديمقراطية، نجد أنها أول من يدوس القيم الديمقراطية ممثلة في التداول على القيادة و لمشاركة الجميع في اتخاذ القرارات داخل الجمعيات، لهذا فإن أهم أسباب ضعف الجمعيات هي عدم قدرتها على توحيد كلمتها و فرضها على الدولة كقوة تمثل المجتمع ،لكن بعد إحداث التغيير الديمقراطي من داخلها أولا.

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل إعطاء لمحة وجيزة عن تاريخ المجتمع المدني في الغرب و مختلف المراحل التاريخية التي مر بها,و كذا الخدمة الإجتماعية فمفهوم المجتمع المدني كان مصاحبا لتحولات كبيرة شهدتها أوروبا بعد الثورة الفرنسية لتتنقل الأحداث بعد ذلك إلى أمريكا ,حيث أصبح لمفهومه و مؤسساته إهتمام بالغ , و إرتبط لحقبة زمنية طويلة بمفهوم الدولة ,و شغل حيزا مهما في الفكر الغربي, فهو لم يظهر و يتطور بشكله الحالي المنظم في دفعة واحدة و لم يتم على يد فيلسوف أو مفكر واحد, إنما نشأ

و تطور بفضل تراكم إسهامات الفلاسفة و المفكرين خاصة السياسيين, المبنية على إختلافاتهم الفكرية.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن ظهور المجتمع المدني في أوروبا:

إن ولادة مفهوم المجتمع المدني في التنظير الغربي كان مصاحبا للتحول الذي شهدته أوروبا بعد العصور الوسطى و دخولها عصر التنوير, الذي تميز بإنتاجه الفكري و الفلسفي الغزير, و الذي ثار ضد مقومات المجتمع القديم و رفض سيطرة رجال الدين و الكنيسة على الحياة السياسية و الفكرية, ومفهوم المجتمع المدني ناتج بالخصوص عن النظرة إلى علاقة الدولة بالفرد. هذه الدولة الحديثة التي ستخلف الإمبراطوريات القديمة و هذا التحول سيمس بالتأكيد البنى الإجتماعية القديمة التي لم تعد صالحة أو مقبولة في النظام الجديد, فظهرت بذلك ما يسمى اليوم بمؤسسات المجتمع المدني, الذي ظهر بصورة جلية بعد الثورات التي شهدتها أوروبا خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر , وما حملته من تغيرات جذرية على المستوى السياسي و الإجتماعي, و كذا على مستوى التنظير و التفكير و خاصة مع ولادة العلوم الإجتماعية و السياسية.

و في خضم تلك الأحداث الكبرى تبدلت النظرة إلى معنى الدولة, والفرد و المجتمع فبينما كانت الكنيسة تدعي بأنها تملك الحق المطلق و العدالة المتناهية إعتمادا على الحق الإلهي, و بالتالي فهي تتحكم في مصير الأفرا و حياتهم الخاصة و العامة, وكان هناك تقسيم للمجتمع إلى طبقة النبلاء ,وطبقة العامة, و عليه فقد جاءت هذه الثورات لترفض هذا الواقع غير العادل و طالبت بالمساواة و الحرية "..... فقد ألغي تقسيم الشعب الفرنسي إلى ثلاث طبقات في ليل 4 أوت, إلغاءا تاما صادق عليه قرار تشرين الثاني 1789, و بعد أن ألغي كل تمييز بين النبلاء و عامة الشعب رجعت الأرستقراطية إلى حال المواطن البسيط".[1]

و عليه فقد أحدثت الثورة الفرنسية نمطا جديدا في العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض, و بينهم و بين السلطة المركزية, حيث كانت البداية لزوال السلطة المطلقة و محاولة إعطاء للأفراد حرية أكبر لتسيير شؤونهم و أحوالهم عن طريق تشكيل شبكة علاقات جديدة بينها " وقد أقرّ قانون 22 ديسمبر 1789 حق إنشاء جمعيات أولية, جمعيات إدارية أوجد لا مركزية لم تكن معروفة من قبل"[2] ,و من هنا كانت الإنطلاقة لإعطاء المواطنين حق إختيار أجهزة الدولة عن طريق الإنتخابات.

1سبول(ألبرت): تاريخ الثورة الفرنسية, ت/جورج كوسي, منشورات عويدات ,بيروت ,باريس,ط1 1989, ص537

2نفس المرجع ،ص561.

إذن فنحن الآن أمام صورة مجتمع جديد يختلف تماما عن المجتمع القديم سواءا من جانبه التكويني أو الوظيفي , فقد أعادت الثورة صهر جهاز الدولة بالتنسيق مع المؤسسات الجديدة الإدارية و القضائية و المالية, مع المبادئ العامة للمجتمع البورجوازي الجديد و الدولة الليبرالية , و " هكذا تشكل مجتمع لا يقتصر على كونه منظومة مبادلات داخلية و خارجية ,بل هو قبل كل شيء عامل إنتاج لذاته, و خلق إتجاهات العمل الإجتماعي انطلاقا من الممارسة و من وعي إنتاج الشغل"[1] .

و إن التركيز على دور الثورة الفرنسية في خلق النظام الجديد لا يعني أن بقية الثورات التي حدثت في أوروبا خلال تلك الفترة لم يكن لها تاثير هي الأخرى في هذا التحول, و إنما يرجع ذلك و كما يقول أغلب المفكرين إلى طبيعة الثورة الفرنسية, حيث تميزت بنوع من الراديكالية , و حاولت أن تقضي على الكتلة التاريخية السابقة (حسب مفهوم غرامشي), ثم أن ميثاق الثورة الفرنسية استمر إلى العصر الحالي, و استنبطت منه العديد من القوانين و المواثيق الدولية, و كانت مبادئها شعارا لشعوب كثيرة, و ألهمت عقول العديد من المفكرين , ثم أن هذه الثورة لم تكن بالسلاح و فقط بل كانت نتيجة منطقية لفلسفة التنوير, فقد كان فلاسفة و مفكري عصر التنوير السباقين إلى الإعتراف على مبادئ النظام القديم ,و قد دفع بعض المفكرين حياتهم نتيجة لمعارضتهم لمبادئ الكنيسة ,مثل "غاليلو" و "كوبرنيك" , لكن عزيمة من أتى بعدهم لم تكن أقل من عزيمتهم, و ساهموا بقسط كبير في توعية المجتمعات الأوروبية و دفعها إلى التحرر من سلطة الكنيسة و رجالاتها ," وقد ساهم كل من جون لوك, و روسو, و توماس هوبز و مونتسكيو في خلق قوالب جديدة في التفكير, و خاصة في التفكير السياسي , وكل ما يتعلق بالدولة و أصول الحكم, و القانون".[2]

ما أدى إلى بروز نظريات جديدة , ومفاهيم لم تتداول من قبل, كمفهوم المجتمع المدني, هذا الأخير الذي تبلور لاحقا مع العديد من المفكرين حيث نجده قد ظهر تحت التسميات المختلفة من مفكر إلى آخر, من خلال الآراء التي أبداها هؤلاء المفكرين حول الواقع الجديد, و طبيعة الحكم ,خلاله و كذا علاقة الدولة بالمجتمع و بالفرد, حيث يقول في هذا الإطار كل من (Mandeville ;(A) Smith ;(A)Fergusson), بأن الفرد ككائن معنوي لا يمكن أن يأخد كصورة مستقلة , ومنفصلة , لأنه كان غير كامل يحتاج تكامله إلى الدخول في علاقات إجتماعية, و بالنسبة لهم الفرد لا يقدم على أنه حُجرة بدون أبواب و نوافد.

1Touraine (Alain) :Production de la Société ;édition Seuil ; Paris ;1973 ; P8

2بشار (عزمي): المجتمع المدني: دراسة نقدية ,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت ,ط1, 1998, ص24

و بالتالي ليس لها اتصال مع المحيط الخارجي, فالكائن البشري حسبهم هو كائن غير تام و بالتالي فهو لا يمكن أن يكون مستقل تماما, ولا يمكنه الحصول على حريته المعنوية, إلا داخل العلاقات مع الآخرين.[1] و إن التمعن في كلام (فرغيسون,سميث, و ماندفيل) يقودنا إلى أن هؤلاء و كأنهم يدعون إلى إقامة مؤسسات للمجتمع المدني, و جمعيات تسمح للفرد بالإندماج ,وتسهل له قضاء حاجاته المعنوية و المادية ,وخدمة الآخرين ,فبرأيهم فإن الكائن البشري هو كائن ناقص, فهو يحتاج إلى أن يتعاون مع الآخرين و هي نفس الفكرة التي يقولها " ابن خلدون" بأن الإنسان اجتماعي بطبعه, و هم يقرّون دخول الإنسان في هذه الشبكة في علاقات لا تفقده حريته,و إنما تزيدها طبعا و كغيره من مفكري ذلك العصر كانوا حريصين على حرية الأفراد ,و إن النظام البرجوازي قائم على الحفاظ على هذه الحرية بالأساس , وعليه فإن حرية الفرد تعني كذلك حرية اختياره لجماعته الجديدة التي تختلف عن الجماعة الأولية الطبيعية و هي الأسرة , وعلى الدولة أن توفر لهم هذه الحرية و تترك له المجال لإنشاء هذه الجماعات, و كانت هذه الأفكار مفتاح إنشاء و تشكيل مؤسسات المجتمع المدني في أوروبا " و إن ولادة مفهوم المجتمع المدني قائمة بالأساس على فكرة الفصل بين المجتمع و الدولة, أو بين الدولة و الفرد, هذه الإشكالية مطروحة منذ أيام الفلسفة اليونانية".[2]

و عليه فإن فكرة ولادة المجتمع المدني في التنظير الغربي هي الولادة المنطقية للتفكير السياسي الذي شهدته أوروبا خلال عصر النهضة ,و الذي تمحور أساسا حول علاقة الدولة بالمجتمع. وبين علاقة مؤسسات الدولة و المؤسسات المجتمعية و كذا البحث عن وضع حدود, بين سلطة الدولة و سلطة الإقتصاد الجديد, الذي تمخض عن الثورة الصناعية و قد أدرك مفكري تلك الفترة أن العلاقة بين الدولة و المجتمع إذا كانت تكاملية ,فلا يعني ذلك, بأن أهداف الدولة و أجهزتها هي نفس أهداف المؤسسات الإجتماعية, و قد انقسم التفكير الأوروبي بعد ذلك إلى اتجاهين مختلفين, وصل إلى حد الصدام و الحرب أحيانا, فكانت هناك الليبيرالية التي تمخضت عن البورجوازية و كانت الإشتراكية وليدة الماركسية ,وبذلك اختلفت النظرة إلى المجتمع المدني و مؤسساته بين هذين المدرستين ,سواء كأنظمة للحكم و السياسة , أو كنظريات للتفكير و البحث العلمي, أو كإتجاه ايديولوجي ,له أنصاره و مؤيديه, واختلفت النظرة تبعا لذلك حول أهميته و وظيفته في المجتمع.

1 **Ferguson (Adam) ;Essai sur l'histoire de la société civile ;Traduction par (Claude Gautier) ; édition L'éviathan ;PUF ;1ére édition ;Paris ; 1992 ;P19 .**

2**بشارة (عزمي), مرجع سابق , ص33.**

- **المجتمع المدني بين الماركسية و الرأسمالية:**

إن بروز الدولة في الغرب نهاية القرون الوسطى رافقه تحول كبير في أنماط التفكير و الثقافة ,وكانت مؤسسة على مبادئ و أسس تختلف كثيرا عما كان سائدا في ذلك الوقت عند الكثير من المجتمعات الأجنبية عن أوروبا, و لأن في ذلك الوقت كانت الحضارة الإسلامية هي السائدة و المسيطرة فإن "تشكل الدولة الأوروبية في نهاية القرون الوسطى تمت في البداية بإسنادها إلى ثقافة مميزة عن الثقافة الإسلامية"[1],حيث كانت الثقافة الإسلامية في ذلك الوقت تمتاز بقوة الإهتمام بالعلوم الشرعية و الدينية ,وكانت محافظة على الروابط القبلية القديمة على العكس من ذلك فإن بروز الدولة الوطنية في أوروبا كان ضد كل ما هو ديني و كل ما هو تقليدي ,وفي هذا الإطار يقول كارل ماركس إن أكبر تقسيم للعمل المادي و الثقافي (الفكري) و انفصال المدينة عن الريف كانت من أكبر العوامل التي أحدثت الإنتقال من البربرية إلى المدينة, من التنظيم القبلي إلى الدولة, و من الجماعة الصغيرة إلى الأمة [2]..... و رغم الإتفاق الحاصل حول المظهر العام لهذه الدولة الجديدة, المناقض أو المختلف عما كان موجود سابقا, فقد انقسم السياسيين و المفكرين حول مبادئ و أسس هذه الدولة, و علاقتها بالمجتمع, و من هذا المنطلق اختلفت النظرة حول المجتمع المدني بين النظرية الماركسية و النظرية اللبيرالية.

فاللبيرالية ترى بأن الفرد في المجتمع يحرص اشد الحرص على تأمين وجوده أولا و حفظ ممتلكاته ثانية, و على الدولة أن تحرص على هذه الملكية ,وهذا هو دورها و ليس لها الحق أن تتدخل في شؤون البشر و المجتمع, و إلا كانت قد أخلت شروط التعاقد الإجتماعي, و الفكر اللبيرالي الحديث ينطلق من حقوق الأفراد و ليس من حقوق المجتمع , فالدولة تمثل رأي الأغلبية و تحافظ في نفس الوقت على حقوق الأقلية و "السوسيولوجيا اللبيرالية الجديدة تقول بأن المجتمع هو منظومة علائق إجتماعية و أن سيره نتيجة عمله"[3] فاللبيرالية تعني بسير العمل و تسيير الشؤون الإجتماعية الخاصة بالأفراد, و السماح لهم باقتراح أنماط حياتهم الخاصة ,وترك المجال مفتوح أمامهم لتنظيم شؤونهم ,وهذا ما يظهر حاليا في منح الشواذ حقوقهم كاملة في بعض البلدان, حتى الزواج المثلي و هم منظمون و مهيكلون داخل جمعيات معترف بها, وهذا كله في نطاق الإعتراف بالحقوق و الحريات الفردية التي أصبحت الصورة الأولى للحرية في الغرب اللبيرالي.

1 **Badie (Bertrand) ; Culture et Politique ; édition Economica ; 3eme édition ; Paris ; 1993 ;P115.**

2 **Karl (M) ; Engels (F) ;L'idéologie Allemande ; Traduction de Renée Cartelle ; édition Sociales ;Paris ;1962 ;P54**

3 **Tourain (A) .opcit ; P07**

و أما النظرية الماركسية فهي ترى بأن الدولة بتنظيماتها و تشريعاتها المختلفة ليست إلا الصورة الإيديولوجية لسيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات الأخرى و ذلك من خلال السيطرة على وسائل الإنتاج, و ماركس يقول بأن "شكل العلاقات الإنسانية يحدد بقوى الإنتاج السائدة في جميع الميادين التاريخية"[1], فالمسيطر على قوى و وسائل الإنتاج هو الذي يحدد شكل العلاقات داخل النسق الإجتماعي و السياسي, ولذلك فإن ماركس لا يرى في الدولة سوى جهاز قمع تستخدمه الطبقة البورجوازية ضد الطبقات الأخرى, و "المجتمع المدني حسبه هو السوق الرأسمالية و الدولة هي جهازها القمعي و هدف الإشتراكية العلمية طبقا هو إلغائها ,حيث تذوب الدولة في المجتمع".[2]

و النظرة الماركسية للمجتمع المدني تغيرت مع المفكر الإيطالي غرامشي, و الذي حاول ان يخرج الماركسية من سقوطها في النظرة الإقتصادية المحضة, و إهمالها لدور السياسة , و الفاعلين السياسيين ,وبنى نظرته إلى المجتمع المدني على فكرة أن نجاح الثورة في روسيا كان لغياب المجتمع المدني ,إلى جانب بعض المفكرين الآخرين.

- **المجتمع المدني في نظر بعض المفكرين:**

- **فريدريك هيجل:** لقد أسهم هذا المفكر من خلال كتابه "**أصول فلسفة القانون**" شكل كبير في مجال المجتمع المدني سواء كمفهوم أو كممارسة, و هو يراه بأنه ضرورة لا غنى عنها و بدونها قد يكون الناس مجرد جمهور لا تأثير له و إن ارتباط الفرد بمختلف هذه الجمعيات هو الذي يعطي له الأهمية الكبرى و الدور البارز , ويقصد هيجل بمؤسسات المجتمع المدني أيضا الحياة المتصلة بالأفراد و نشاطاتهم المتعلقة بالإنتاج و المبادلات التي تساهم في إدماج الفرد و تضمن حمايته , و تجعل منه عنصرا اجتماعيا فعالا يحول إنضمامه إلى هذه الجمعيات و المؤسسات دون تعرضه إلى تعسف الدولة عبر أجهزتها العسكرية[3] ,و قد حدد هيجل ثلاث خصائص للمجتمع المدني هي:

  - أن المجتمع المدني مستقل عن الدولة, حيث أنه يمثل الحيز الإجتماعي و الأخلاقي المتموضع بين مؤسسة الأسرة و مؤسسات الدولة,و بالتالي فالمجتمع المدني يتمتع بالإستقلالية عن الدولة, و لكن هذه الإستقلالية لا تتحقق إلا من خلال الدولة, أي أن العلاقة بين المجتمع المدني و

1 **Karl (M) ;Engels (F) ; opcit, p53**

2**عزمي بشارة ,نفس المرجع , ص 37**

3**نفس المرجع ص 45.**

الدولة حسب هيجل هي علاقة جدلية حيث تعمل الدولة على حماية المجتمع المدني, لكنها لا تستطيع أن تجعله خاضعا لها.

- و من خصائص المجتمع المدني حسبه دائما فهو يعتبره حقل للمصالح الخاصة, حيث يمكن اعتبار الميدان الذي تتنافس فيه المصالح الخاصة, و أنه يحمي حاجات الناس ووسائل إشباعها, فالمجتمع المدني هنا يمثل الحيز الخاص بينما تمثل الدولة الحيز العامز
- عند هيجل المجتمع المدني يمثل كذلك وحدة قاصرة بحيث لا يمكن الإستغناء عن استمرار رقابة الدولة و عنايتها, فالمجتمع المدني مؤسس على التعاقد الإجتماعي الذي لا يتم إلا بوجود الدولة كمهيكل قوي.

و من خلال هذه الخصائص فإن هيجل قد أغفل إمكانية أن يصبح المجتمع المدني خاضعا للدولة تحت الرقابة التي تكلم عنها ,و رأى بأنها هي التي تقوي وجوده, و التي ستكون لاحقا من أكبر المشاكل التي تعترض طريق المجتمع المدني.

- **كارل ماركس:** لقد تأثر ماركس كثيرا بفريدريك هيجل, و هذا واضح خاصة في أن أفكار ماركس تصب كذلك في وعاء الجدلية, و حتى أنه فيما يخص المجتمع المدني فإن كارل ماركس قد تأثر بهيجل ,و يمكن تلخيص نظرته فيمايلي:

- يعتبر ماركس المجتمع المدني القاعدة المادية و الواقعية للدولة و قد شخصه في مجموع العلاقات المعادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوي الإنتاج, و هو بذلك يقترب من هيجل الذي اعتبره مجالا لتضارب و تصارع المصالح الخاصة وفق قيم البرجوازية, فهو إذا مجتمع مدني اقتصادي.
- " ومن جهة أخرى يعتبر المجتمع المدني نقيضا للدولة فهو ليس فقط منفصلا عنها و إنما يقف مجابها لها"[1], و في هذه الحالة قد يصبح المجتمع المدني يملك خاصية سياسية لأنه يعارض الدولة.

و يستعمل ماركس مفهوم المجتمع المدني للتعبير عن البنى التحتية و يقول عنه بأنه مجال الصراع الطبقي , وأبدى رفضه للجماعات الطوعية التي تتوسط بين الأفراد و الدولة لأنها تقود تكبيل الأفراد و بالتالي فهي تشكل صورة من صور الإغتراب.

1الهرماسي (عبد الباقي), المجتمع و الدولة في المغرب العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط2, 1992, ص170.

و إن وجهة نظر كارل ماركس للمجتمع المدني نلاحظ أنها كانت تدور في حيز ضيق و هو الجانب الإقتصادي المتصل مباشرة بوسائل الإنتاج, و ذلك بإعتقادي حصر كبير لوظيفة المجتمع المدني و خاصة في الوقت الراهن ,حيث توسعت مهام المجتمع المدني و أصبحت تتعلق أكثر بقضايا اجتماعية و ثقافية و بالتالي فإن نظرة كارل ماركس هذه لا يمكن الإعتماد عليها إلا في المجال الزمني الذي ولدت فيه.

- **إميل دوركايم:** يرى دوركايم أنه يجب أن تكون هناك شبكة أمان تتمثل في المؤسسات المدنية بين الدولة و الفرد من أجل تأمين التعاون المتبادل و التصدي لحالة الإغتراب عند الأفراد و أمراض اجتماعية أخرى ناجمة عن إنهيار البنى العضوية للمجتمع في ظل الحداثة, وهذا الرأي لدوركايم ليس بغريب حيث أنه و عند دراسته لظاهرة الإنتحار في أوروبا وجد أنها ناتجة بالأساس لغياب التماسك الإجتماعي الذي يتمثل في التضامن و التقارب حتى لا يحس الفرد بوحدانيته ,و يحس بأن المجتمع تخلى عنه و بالتالي فإن وجود جماعات و منظمات تتميز بوجود تضامن عضوي و تعاون بين أعضائها يعطي للفرد مجالا أكبر للإندماج.

و دوركايم عند حديثه عن هذه المنظمات الجديدة الناتجة عن التقسيم الإجتماعي للعمل إنما يلح على أن تكون خاضعة للضمير الجمعي, و هو يعارض آراء بذلك الكثير الذين يعتقدون بأن وجود هذه الجماعات يخضع لإتفاق تعاقدي بين الأفراد من أجل تحقيق أهدافهم الحياتية, و قال هو بوجود إتفاق جمعي بين هؤلاء هو الأفضل, وحسبه "فيمكن أن نلمس الضمير الجمعي لجماعة ما بوضوح في حالات معينة مثل وقوع عدوان عليها, أو رغبتها في التعبير عن أمانيها إزاء مناسبات قومية تحرك الشعور و تدعو إلى تكتل الإتجاهات".[1]

- **ألكسيس دو توكفيل:** يعتبر كتابه " الديمقراطية في أمريكا" الذي ألفه في 1840 مفسر جيد لقضية المجتمع المدني ,حيث ركز من خلاله على الدور الكبير الذي تلعبه الجمعيات داخل مجتمع ديمقراطي متحضر يبحث عن تجسيد معاني العدل و الحرية و المساواة ,وقد لفت إنتباهه إقبال الأمريكيين على تأسيس الجمعيات حيث يقول ".....الأمريكيون على إختلاف ظروفهم و ميولهم و أعمارهم يسارعون إلى تأسيس الجمعيات, فليس عندهم شركات تجارية و صناعية يشاركون فيها جميعا فحسب, بل عندهم كذلك جمعيات شتى من آلاف الأنواع ,فثم جمعيات دينية و أخلاقية وجمعيات جادة ,وأخرى هزلية...."[2]

1عبد المنعم نور (محمد) , المفكرون و المجتمع, دار المعرفة , القاهرة , مصر , دون سنة, ص65.

2دوتوكفيل (أميكسيس), الديمقراطية في أمريكا, ت/أمين مرسي قنديل, عالم الكتب, القاهرة, ط3, 1991, ص 480.

و قد أعجب دوتوكفيل كثيرا بالجمعيات الأمريكية لأنها تملك المبادرة و يرى بأنها الوسيلة المثلى للحد من الإستبداد و ممارسة القصر ,سواء كان بشكله التقليدي عن طريق القوة, أو الإستبداد الحديث الذي يختفي وراء القوانين و التشريعات, و أما عن العلاقة بين الجمعيات المدنية و الجمعيات السياسية, فيقول "...وهكذا تيسر الجمعيات المدنية السبيل لقيام الجمعيات السياسية, ومن جهة أخرى تقوي هذه الجمعيات السياسية المدنية التي ترمي إلى أغراض مدنية"[1] ,و من هنا نرى أن دوتوكفيل لا يرى مشكل في أن تخوض الجمعيات اللاسياسية في السياسية من أجل تقوية نفسها و تحقيق مطامح أعضائها و أحذ يمدح كثيرا دور الجمعيات في دمقرطة الحياة الإجتماعية و السياسية دون النظر إلى وجود أو عدم وجود ديمقراطية داخلية لهذه الجمعيات نفسها, و رغم أنها قد تنحرف أحيانا عن دورها المرغوب و يصبح نشاطها أكثر سلبية.

- **أنطونيو غرامشي:** لقد أعطى هذا المفكر و السياسي الإيطالي, زعيم الحزب الشيوعي في العشرينات من القرن العشرين أهمية خاصة لمفهوم المجتمع المدني, و اعتبره جزء لا يتجزأ من الدولة, فالدولة عنده هي توازن بين السيطرة السياسية لفئة ما و بين مصالح القطاعات الأخرى , أي أن الدولة عنده تساوي مجتمع مدني زائد مجتمع سياسي.[2]

و إن نظرة غرامشي للمجتمع المدني مرتبطة كثيرا بظروف حياته ,وخاصة دوره السياسي ,حيث كانت فكرته ناتجة بالمقارنة بين الثورة التي نجحت في روسيا و الثورة التي لم تنجح في أوروبا, و قد أراد أن يدل الماركسيين إلى طريق ثاني يصلون به إلى تحقيق الدولة الشمولية ,يختلف عن الطريق الذي سلكه لنين و أتباعه و تتمسك به الماركسية التقليدية, الذي يعتمد على استراتيجية ثورية مباشرة ,حتى و إن كانت هذه التي أوصلت البلاشفة إلى السلطة ,فخصوصية السلطة حسبه تفرض لإتخاذ طريق آخر يتمثل في احتلال المواقع المؤثرة في الفضاء الخاص بالمجتمع المدني و استخدامه لتحقيق الهيمنة الإيديولوجية و الثقافية و من ثم التخلي عن القوة و العنف.

فالفكرة الأساسية عند غرامشي هي "أن المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الإقتصادي كما هو الشأن عند ماركس ,ولكنه فضاء للتنافس الإيديولوجي"[3] و يشير بصفة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي

1دوتوكفيل (أميكسيس), مرجع سابق, ص488.

2غرامشي (أنطوني), الأمير الحديث,ت/ قيس الشامي, منشورات عويدات, بيروت, باريس, دون سنة, ص13.

3بن سعيد العلوي (سعيد). المجتمع المدني و دوره في تحقيق الديمقراطية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت ,ط1, 1992, ص65.

ترتبط بوظيفة الهيمنة ,إنه ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزء من البنى الفوقية هذه الأخيرة التي يميز فيها بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي, وظيفة الأول هي الهيمنة عن طريق الإيديولوجية ووظيفة الثاني السيطرة و الإكراه.

- **فرانسيس فوكوياما:** يعتبر المفكر الأمريكي ذو الأصل الياباني من المفكرين الذين أحدثوا ضجة كبيرة منذ سنة 1989 حيث كتب مقاله الأول تحت عنوان "نهاية التاريخ" و هو من المدافعين البارزين عن الديمقراطية الليبيرالية و المدعمين لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية , وأما في ما يخص نظرته إلى المجتمع المدني فهو يلح على ضرورة وجوده في هذه المرحلة من التاريخ حيث لا يمكن الإستغناء عنه, فالعالم الآن يعيش تقسيم كبير للعمل, وتعدد الوسائل و الحاجات مما أحدث عجز في أغلب الأنظمة عن الإيفاء بهذه الأغراض و يقول فوكوياما بأن المجتمع المدني لا بد أن يرتبط بثقافة الشعب و المجتمع الخارج منه حيث يعرف بقوله: "إن المجتمع المدني هو خليط معقد من المؤسسات المتوسطة ,بما فيها الشركات التجارية و المنظمات الطوعية و المؤسسات التعليمية و الأندية و النقابات و وسائل الإعلام..... و يرتكز بدوره على الأسرة التي تشكل الأداة الأساسية لتنشئة الأفراد ثقافيا" [1] و نلاحظ أن تعريفه لا يضع خط فاصل بين عمل مؤسسات المجتمع المدني و الممارسة السياسية, فالعمل السياسي الواعي يصوغ بشكل جيد عادات الأفراد و تقاليده التي يجب أن يعتمد عليها المجتمع المدني و تغذيتها خلال العمل الثقافي و بالتالي فنظرته هي قريبة جدا من طرح دوتوكفيل.

المبحث الثاني:دور المجتمع المدني في التنمية العامة:

1فوكوياما (فرانسيس), الثقة: الفضائل الإجتماعية و تحقيق الإزدهار, ترجمة و نشر مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية, ط1, 1998, ص16.

يمكننا تحديد مفهوم التنمية الشاملة على أنها :عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد ,يمس الهياكل الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية, كما يتناول الثقافة الوطنية, وهو مدفوع بقوى داخلية ,وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية ,وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام و تسمح باستمرار التنمية, ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياءا و تجديدا و تواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية.[1]

هناك إجماع أو اتفاق مع المشتغلين بعلم الإجتماع و المهتمين بقضايا التطور و التنمية على أن التنمية الحقيقية هي التي تقود بالإعتماد المتبادل بين المجهودات الحكومية و الأهلية معا,و على أن يقدم كل طرف ما لديه ويسهم بما في وسعه لمواجهة مشكلات المجتمع الإجتماعية و الإقتصادية و الصحية....و غيرها و ما نراه جميعا في بلادنا اليوم من تواجد كبير و انتشار واسع لمنظمات المجتمع المدني و دور تلك المنظمات في التطور الإجتماعي و الإقتصادي, في تطوير و تدعيم التنمية حيث أن البعض منها أصبح لها نشاطا ملحوظا في برامج و خطط التنمية في تنفيد بعض أهداف و برامج السياسة السكانية و كذا في مجالات البيئة و مكافحة و استراتيجية الفقر....[2]

فنظرا لإدراك الدولة الجزائرية للدور المهم لهذه المنظمات فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق و ساهمت في تقديم العون لها ومن ضمنها الإعفاءات الجمركية و الضريبية و تذليل الصعاب و تقديم التسهيلات و التخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات و منها مساحة كافية للعمل و التحرك كشريك فاعل و هام فبعد استقلال, و خصوصا اثر التحول الديمقراطي و تبني سياسة التعددية الحزبية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي تشكلت العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر,على أن الحزب مؤسسة غير رسمية في أنظمة الحكم الديمقراطية لما تتمتع به من قدرة على التأطير و التجنيد و التمثيل و المراقبة[3], وتوازيا مع ذلك تم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية و الإجتماعية و الرياضية مهدت إلى نمو و تطور الحركة الجمعوية في الجزائر, التي ساهمت في بلورة نموذج غير رسمي تمثل في المجتمع المدني, الذي احتل و لا يزال يحتل موقعا مهما ليس على المشهد السياسي في الجزائر

فحسب, بل تجاوز دوره في المستويات الأخرى خصوصا الإجتماعية و الثقافية و التنموية. و قد أصبح متاحا لمنظمات و مؤسسات المجتمع المدني ببلادنا العمل على كافة المستويات الإنسانية و الإجتماعية و

1مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ,المجتمع المدني,"نسخة الكترونية" ,تصنيف و رقم الوثيقة: أبحاث و دراسات ,عدد(23) ,2003/9/20, ص2.
2نفس المرجع, نفس الصفحة.

3عبد الغفار شكر,المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية, دار الفكر المعاصر, 2003, ص20.

الإقتصادية و تدخلها كشريك هام فعلا في عمليات البناء و التطوير و منها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

أ- تدعيم الخدمات الصحية و خاصة في المناطق الريفية القريبة ,أملا في تدعيم تلك الخدمات في المناطق البعيدة و النائية.

ب-العمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية و الصحة الإنجابية.

ج- في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة.

د- في مجال حقوق الإنسان و الدفاع عن الحريات.

هـ- في مجال التدريب و التأهيل و محو الأمية.

و- في مجال التنمية و الإهتمام بالطفولة و الشباب.

ك- في مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية.

ل- في مجال الخدمات العامة و تقوية البنية الأساسية للمجتمع.

المبحث الثالث: المجتمع المدني و الخدمة الإجتماعية:

النشأة والتطور:

ابتداء تجدر الإشارة إلى أن البذور الأولى لمهنة الخدمة الاجتماعية قد ظهرت عن طريق الرعاية الاجتماعية ثم تطورت وأصبحت مهنة علمية وفنية في وجودها الأكاديمي وتطبيقاتها الميدانية في المجتمعات الغربية لما شهدته تلك المجتمعات من تغير وتطور ديناميكي انعكس على مجمل الأوضاع فيها . تم استخدام الخدمة الاجتماعية في مجالات متعددة مباشرة وغير مباشرة لتساعد المهن الأخرى في أداء وظيفتها بكفاءة عالية. لقد استخدمت الخدمة الاجتماعية في مختلف المؤسسات والمنظمات الشعبية والمهنية وأسهمت تجارب الإنسان العديدة عبر السنين في تطور هذه المهنة ونضج طرائقها وتنوع أساليبها من خلال قيام الجماعات والمجتمعات الإنسانية بنشاطات الرعاية الاجتماعية وعبر مراحل تاريخية متعددة حيث اتخذ هذا التطور إشكالاً وصوراً تنوعت باختلاف التطور الذي ظهرت فيه والمجتمعات التي مارسته. كما اعتمدت الخدمة الاجتماعية على العلوم الاجتماعية الأخرى وما حققته من تقدم في تثبيت دعائمها العلمية والمهنية. وفي بداية نشأة الخدمة الاجتماعية كان هدفها تحسين المستوى المعاشي للمواطنين اقتصاديا وسياسياً دون تحقيق مكاسب أو أهداف شخصية للقائمين بها أو إشباع رغباتهم وميولهم بل تركزت على العمل لخدمة الصالح العام ." حيث ركزت الخدمة الاجتماعية في البلدان النامية على الأهداف التنموية بالدرجة الأولى بينما أعطت الدرجة الثانية للأهداف الوقائية ، وكانت الأهداف العلاجية في الدرجة الثالثة معتمدة في ذلك على الأسس العلمية في التخطيط والتنفيذ "[1] . وما دامت الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية قد حددت أهدافها السياسية على أساس التدخل الوقائي العلاجي الإنمائي لتحسين الأداء الاجتماعي للإنسان والوصول بـه إلى أفضل مستوى لتكيف وتحسين ظروف الحياة ،" فأنه يصبح لهذه المهنة دورُ بالغ الأهمية في الإسهام في أعداد أبناء المجتمع والتخطيط لبرامج رعاية الشباب ، بما يتناسب مع ظروف المجتمع وأهدافه وإمكاناته "[2] إن التطور الذي حصل للخدمة الاجتماعية كان نتيجة تطور العلوم الاجتماعية حيث أصبحت علماً وفناً لها فلسفتها ومبادئها وطرقها الخاصة بها ،" وتعد الخدمة الاجتماعية مهنة علمية قابلة للتغير والتطوير والتوطين حسب المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات . فالخدمة الاجتماعية بمساراتها وتوجهاتها عمليات تعتمد على تقدم معلومات ومعارف علمية عمن تقدم لهم الخدمة ثم مهارات متخصصة للعاملين مع هؤلاء" [3] . لقد كان الاعتقاد السائد إن الخدمة الاجتماعية هي مجرد إزالة الفاقة عن طريق المجهودات التي اتخذت شكل الإحسان أو البر ولكن النظرة تلك قد تعدلت من" مساعدة الأفراد المعوزين و المهملين بالمال والعون إلى الفلسفة الحديثة التي قامت على الروح الديمقراطية التي تعترف بحق الفرد في تقرير المصير (Self-determination) وحرية اختياره للمساعدات التي توصله إلى التكيف الاجتماعي (Social adjustment) السليم مع المجتمع الذي يعيش فيه سواء كان مجتمع العائلة أو المجتمع المحلي أو مجتمع العمل أو مجتمع

1بهيجة احمد شهاب:المدخل الى الخدمة الإجتماعية،مطبعة التعليم العالي،بغداد،ط2،1982،ص3.
2محمد سلامة غباري،الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الاسلامية،مؤسسة النشر، الرياض ،ط3،1982،ص5
3بهيجة احمد شهاب، نفس المرجع،ص6.

الجيرة" [1] . حيث أصبحت الخدمة الاجتماعية تراعي الفروق الفردية بين الأشخاص كلا حسب احتياجاتهم وكيفية إشباعها والطريق الذي يناسبه في تحقيق أهدافه التي يطمح إليها فضلاًعن ذلك بدأت الهيئات الاجتماعية والقائمون بالإعمال الخيرية بتقديم المساعدات النفسية والتوجيه والإرشاد بجانب المساعدات المادية والعينية. فالخدمة الاجتماعية (Social Work)بوصفها " ظاهرة اجتماعية جاءت استجابة لظروف اجتماعية وإشباع حاجات معينة في المجتمع الأمريكي ،ولذلك فان فهم وتقييم مادتها يتطلب لمحة تاريخية وتطورية توضح الأيديولوجية التي قامت عليها " [2]. وقد كانت الجذور الأولى لتطور فكرة الإحسان (Charity)ورعاية الفقراء هي التي مهدت السبيل لنشأة وتطور الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معينة وكان ظهور الخدمة الاجتماعية في أوربا وأمريكا في ظل ظروف وأوضاع مجتمعية تتسم بالتناقضات حيث كانت" الرأسمالية والاشتراكية في تناقض مستمر واتهامات مستمرة فضلاً عن الدارونية الاجتماعية وقانونها الذي ينادي بالبقاء للأصلح وقانون الأجر الحديدي الذي ينادي الأسر العاملة والفقيرة بتحديد النسل وعدم زيادة أجر العامل ، جميع هذه المتغيرات صاحبت نشأة الخدمة الاجتماعية في المجتمعات الغربية خلال القرن الثامن عشر"[3]. و كان من نتائج الثورة الصناعية في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر زيادة البطالة والبؤس الذي يخيم على الطبقة العاملة وانتشار الاحتكار والاستغلال نتيجة الهجرة غير المنظمة من الريف إلى المدينة ، وظهور طبقة من كبار رجال الصناعة واتساع مساحة الطبقة العاملة نفسها وتدهور أوضاعهم الاقتصادية والصحية وانتشار الانحرافات الأخلاقية بما دفع العمال إلى التحالف في جمعيات ونقابات واتحادات تطالب بتحسين أوضاعهم وكذلك ظهور متغيرات مجتمعية أفرزتها ظروف التحول وآلياتها أهمها النمو الحضري والتصنيع وقيام الطبقة العاملة فكان من الضروري " أن تهتم الخدمة الاجتماعية بدراسة المشاكل الحضرية كمشكلات الهجرة والجنوح والجريمة والمناطق المتخلفة والفقر والبغاء" [4] .

لقد رافق تلك التحولات ظهور التيارات الاشتراكية والثورة الفرنسية حيث كانت ثورة على الفساد والأوضاع التي سادت المجتمع الفرنسي والأوربي والتي من أهم مظاهره سيطرة الكنيسة على النشاط الإنساني .

إن جميع هذه المشكلات أدت إلى ظهور ثلاث حركات اجتماعية لمواجهة تلك المشكلات حيث عدت الخطوة الأولى في تطور مهنة الخدمة الاجتماعية وهذه الحركات كما ذكرها فيليب بوبل Philip)

1محمد سيد فهمي،مدخل في الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،ط3،2001،ص3
2محمد سيد فهمي،نفس المرجع،ص5
3محمد سيد فهمي،نفس المرجع،ص6
4بهيجة احمد شهاب،نفس المرجع السابق،ص9

(Popplهي "جمعيات تنظيم الإحسان cos التي بدأت في بافلو بنيويورك عام 1877 وحركة المحلات التي بدأت في نيويورك أيضا عام 1886 وجمعية مساعدة الأطفال والمجتمع " [1]

ماهية الخدمة الاجتماعية:

الخدمة الاجتماعية هي تقديم الخدمات لمساعدة الأفراد أما بمفردهم أو ضمن الجماعة لكي يستطيعوا آن يتكيفوا مع الصعوبات الاجتماعية والنفسية في الوقت الحاضر أو بالمستقبل والتي تقف أمام مساهمتهم بمجهود ودور فعال في المجتمع . وتكون" هذه الخدمة محددة من قبل المؤسسة التي تقوم بها من ناحية والأخصائي الاجتماعي من ناحية أخرى من حيث مقدرته التي يقوم بها من اجل تنمية قدرات الأفراد وخلق الظروف الملائمة "[2] . فإذن تعمل الخدمة الاجتماعية على مساعدة الأفراد والجماعات وحل المشكلات التي تحيط بهم ومساعدتهم على التكيف ضمن المحيط الاجتماعي من اجل أداء وظائفهم في المجتمع على أكمل وجه وتؤمن لهم الحاجات الضرورية التي لها اثر في حياتهم.

مجالات الخدمة الإجتماعية:

تقدم الخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمع من هيئات حكومية وأخرى أهلية.فالخدمات الاجتماعية التي تقدمها " الهيئات الحكومية تكون بصورة مباشرة مقدمة من وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة ورعاية الشباب والعدل وفي السجون والجيش والمحاكم ولجميع أبناء المجتمع بدون تفريق بينهم كلُ حسب احتياجاته، إما الهيئات الأهلية فتقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية ضمن منطقة معينة أو محافظة معينة أو على مستوى الدولة وهذه الهيئات قد تكون ذات صفة دينية وبعضها يخدم أفراد طائفة أو شريحة معينة أو أفراد مهنة معينة " [3]. أما من ناحية التمويل فأن الهيئات الحكومية تعتمد على ميزانية الدولة ، إما الهيئات الأهلية فلها طرق عدة في التمويل الاجتماعي فمنها ما يعتمد على الإعانات الحكومية ومنها ما يعتمد على الهبات والتبرعات الأهلية والمتطوعين من أفراد الشعب وهناك " تمويل آخر يعتمد على تراخيص جمع المال من جهات مختلفة في الحفلات السينمائية والمسرحية والرياضية واليانصيب والطوابع وصناديق جمع المال "[4] . وتعتمد الخدمات الاجتماعية المقدمة سواء كانت في مؤسسات حكومية او أهلية من مساعدة العائلات و الأطفال والشباب والشيوخ في جميع المؤسسات الاجتماعية سواء كانت في مجال خدمة الفرد أو فن خدمة الجماعة أو فن تنسيق المجتمع وتنظيمه وكذلك بالنسبة للإدارة لأهميتها في كل مؤسسة مهما صغرت سواء كانت في الحي أو الإقليم أو على مستوى الدولة ، دون الاهتمام بكونها أهلية أو حكومية . فالخدمة الاجتماعية عموماً تقدم خدماتها في مجالات عديدةمنها:

1صباح الدين علي كامل،الخدمة الاجتماعية،مكتبة التجارة و التعاون،القاهر،ط3،1972،ص10
2محمد سلامة غباري:مرجع سابق،ص16.
3صباح الدين علي كامل،نفس المرجع،ص16
4محمد سيد فهمي،مرجع سابق،ص15

1-على مستوى الأفراد:

حيث تعمل على تكيف الفرد مع المجتمع الذي يعيش فيه سواء كان بمفرده او في ميدان العمل أو العائلة أو الأصدقاء أو البيئة التي يعيش فيها . ويعبر سيد أبو بكر وزملاؤه عن هذا المجال بالقول آن "الأخصائي الاجتماعي عندما يتعامل مع فرد يستخدم معه طريقة خدمة الأفراد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع وهكذا بالنسبة له عندما يتعامل مع جماعة ومع مجتمع فهو يستعين بالطرق الأخرى في نفس الوقت"[1].

2- على مستوى الجماعات:

تعمل الخدمة الاجتماعية على تكيف العمال والتوفيق فيما بينهم والتوافق مع أصحاب العمل وجعلهم يشعرون بالرضا النفسي والاجتماعي وهذا بدوره له تأثيره في زيادة الإنتاج والتوافق مع المجتمع الذي يعيشون فيه . وكذلك الحال في محيط الأندية الاجتماعية ومنظمات الشباب والمؤسسات الاجتماعية حيث يكون للخدمة الاجتماعية دور بارز في نمو شخصية الأفراد وشغل أوقات فراغهم بطريقة ايجابية تزيد من خبراتهم ويكون لهم دور فعال في مجتمعهم ، كما تلعب دوراً في المدارس حيث تسعى إلى علاج المشاكل التي يعاني منها الطلبة سواء كانت فردية أو نفسية أو اجتماعية والعمل على غرس روح المحبة والتعاون التي تساعد في تعزيز النمو النفسي والاجتماعي السليم للطلبة . ويؤكد احمد كمال أحمد وآخرون " أن المواقف الاجتماعية في المجتمع هي التي تظهر الحاجة إلى الطريقة التي يجب استخدامها .. ومهما كانت الطريقة المستخدمة فأن الأخصائي الاجتماعي يقوم حتى في خدمة الفرد بالاتصال بمؤسسات وهيئات أخرى " [2] . ومجتمعنا العراقي في ظروفه الحالية في أمس الحاجة الى الكثير من الممارسين المهنيين الذين يعملون في مجالات الخدمة الاجتماعية ولهم القدرة على توظيف طرقها التوظيف الأمثل من اجل خدمة الفرد والجماعة والمجتمع لتأمين حياة أفضل وخصوصاً للفئات الهشة في المجتمع.

3- على مستوى المجتمعات:

1صباح الدين علي كامل:الخدمة الإجتماعية،نفس المرجع،ص15
2بهيجة أحمد شهاب:مرجع سابق,ص9

تعمل الخدمة الاجتماعية على تنظيم وتنسيق الخدمات الاجتماعية التي تؤدى في المجتمع سواء كان مجتمعا حضريا أو ريفيا من أجل رفع المستوى الاجتماعي للإفراد وإيقاظ الوعي والشعور بالمسؤولية للتخطيط وتنفيذ جميع البرامج الاجتماعية مستخدما كل الأساليب والطرق الفنية في ذلك .وهنا تبدو مجالات الخدمة الاجتماعية متعددة ومتنوعة ولكن غرضها واحد وهدفها هو مساعدة الآخرين وحل مشكلاتهم في كل الظروف والأحوال ، وبذلك تعد طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث متكاملة وهذا ما تتميز به الخدمة الاجتماعية من غيرها من المهن الأخرى وهي أحداث التغير الاجتماعي المقصود. ويشبه محمد نجيب توفيق " الخدمة الاجتماعية براحة اليد أصابعها طرقها المهنية "[1] . ويؤكد آخرون " التكامل المهني بين طرق الخدمة الاجتماعية " [2]. ويرى البعض ان "الخدمة الاجتماعية هي وجوه متعددة لجوهر واحد "[3] . ويلعب الأخصائي الاجتماعي دوراً محورياً في عمليات تنظيم المجتمع ، إذ يتركز دوره في "فن تنظيمه من خلال تعامله مع الأفراد من القادة وغيرهم ومع الجماعات في شكل لجان ومجالس إدارة وما شابه ذلك ، ويتعامل مع مشكلات المجتمع التي هي أساسا مشكلات فردية او جماعية متكررة" .

خلاصة:

1صباح الدين علي كامل:نفس المرجع السابق،ص15
2محمد سيد فهمي: نفس المرجع السابق،ص26
3بهيجة احمد شهاب، نفس المرجع،ص12.

إن الملاحظة الأولى التي يمكن أن نخرج بها من خلال هذا الفصل إنما تدور حول فكرة رئيسية تمثل سيرورة متشابهة بين ما وقع في الغرب و ما يحدث الآن في الوطن العربي لمفهوم المجتمع المدني و مؤسساته، ففكرة ولادته إنما كانت بدافع واحد أساسي و هي رغبة المجتمع في الدفاع عن مصالحه أمام النظام السياسي الذي يحاول أن يحافظ من جهته على وجوده أولا و قوته ثانيا، حيث كانت الإنطلاقة من الغرب و بالخصوص أوروبا ،فى بروز النظام الرأسمالي في عصر التنوير الأوروبي، و ساهم عدد كبير من المفكرين و الفلاسفة في وضع مفاهيم جديدة لم تكن معروفة من قبل ،منها مفهوم المجتمع المدني.

و قد أصبح النظام العالمي الجديد بعد سقوط جدار برلين يعتمد اعتمادا كبيرا على المجتمع المدني لكسب المزيد من الشرعية و تمرير نظرياته حول بعض القضايا كالديمقراطية، الحرية وحقوق الإنسان.

الفهـــــــــــــــــرس

مقدمـــــة.....	**أ - ج**
الإطـــــــــار المنهجـــــــــي	
موضوع الدراسة.....	**12**
دواعي اختيار الموضوع.....	**13**
أهداف الدراسة.....	**14**
أهمية الموضوع.....	**15**
المفاهيم الأساسية.....	**16**
المقاربة النظرية.....	**19**
مجتمع البحث والعينة.....	**21**
أداة البحث.....	**22**
الدراسات السابقة.....	**25**
الإطـــــــــار النظـــــــــري	
الفصل الأول:مدخـــل إلـــى الإتصـال	
تمهيد.....	**27**
المبحث الأول:مفهوم الإتصال و أشكاله.....	**28**
المبحث الثاني:مفهوم الإتصال الجمعوي.....	**30**
المبحث الثالث:أشكال الإتصال الجمعوي	**31**
خلاصة.....	**33**
الفصل الثاني:المجتمع المدني و الخدمة الإجتماعية	
تمهيد.....	**35**
المبحث الأول:نبذة تاريخية عن ظهور المجتمع المدني في أوروبا	**36**
المبحث الثاني:دور المجتمع المدني في التنمية العامة	**45**
المبحث الثالث:المجتمع المدني و الخدمة الإجتماعية	**47**

خلاصة.....	**52**
الفصل الثالث:الحركة الجمعوية في الجزائر و تطورها	
تمهيد.....	**54**
المبحث الأول:الحركة الجمعوية في الجزائر ابان الحقبة الإستعمارية.....	**55**
المبحث الثاني:الحركة الجمعوية في الجزائر بعد الإستقلال.....	**61**
المبحث الثالث:الحركة الجمعوية في الجزائر بعد التعددية السياسية1988.....	**64**
خلاصة.....	**67**
الإطـــــــــــار التطبيقـــــــــــي	
تمهيد.....	**69**
عرض مقابلات.....	**70**
تحليل المقابلات.....	**79**
الإستنتاج العام.....	**83**
الخاتمة.....	**86**
قائمة المراجع	
الملاحق	

<u>الملحق رقم 01</u>

جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الإجتماعية

دليل المقابلة

إن هذه المقابلة تدخل في إطار دراسة أكاديمية في شكل رسالة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام و الإتصال تخصص إتصال وصحافة مكتوبة تحت عنوان " الإتصال الجمعوي ودوره في ترقية الخدمة الإجتماعية " ،وسأكون ممتنة وشاكرة لكم على منحي جزءا من وقتكم ومحاورتكم للإجابة على الأسئلة المطروحة، كما نحيطكم علما أن إجاباتكم لا تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي مع فائق التقدير والإحترام.

دليل المقابلة:

المحور الأول: <u>البيانات الشخصية:</u>

الإسم، السن، المستوى التعليمي، المهنة.

المحور الثاني:التعريف بالجمعية وطبيعة البرامج و الأنشطة والخدمات التي تقدمها.

- كيف جاءتكم فكرة التسمية للجمعية؟
- ما طبيعة البرامج و الأنشطة التي تقدمونها؟

المحور الثالث: دور الجمعية في ترقية الخدمة الإجتماعية.

- ما علاقتكم مع السلطات العمومية؟
- ماذا عن مشاركة النخبة المثقفة في الملتقيات الجمعوية؟
- أنتم في الميدان منذ سنوات، هل وصلت الجمعية إلى مبتغاها المطلوب ،كيف ذلك؟ وهل هناك إقبال بالنسبة للشباب للإنخراط في جمعيتكم؟

المحور الرابع: مدى مكانة الجمعية وفعاليتها في المجتمع.

- ما هي آليات تمويل النشاطات التي تقوم بها الجمعية ؟
- بحكم تجربتكم في الميدان ،ماهي المعوقات التي تواجهونها؟
- كيف ترون مستقبل الحركة الجمعوية في الجزائر وهذا مع التزايد المستمر في عدد الجمعيات خاصة التطوعية منها؟

- **قائمة الكتب باللغة العربية:**

- انجرس موريس :منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية ،ت/بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة، الجزائر ،2004.
- الهرماسي عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1992.
- الأشرف مصطفى: الجزائر أمة و مجتمع، ت/حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1993.
- الخطيب أحمد:جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
- الطرابيشي مرفت،السيد عبد العزيز، نظريات الإتصال، دار النهضة العربية، القاهرة، ب.ط، 2006.
- البرت سبول :تاريخ الثورة الفرنسية، ت/جورج كوبي، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1989.
- أنطوني غرامشي:،الأمير الحديث، ت/قيس الشامي، منشورات عويدات، بيروت، باريس،2000.
- أحمد شهاب بهيجة: المدخل إلى الخدمة الإجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد, ط2, 1982.
- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، دار المغرب الإسلامي، بيروت،ج1, ط1،1992.
- ابراهيم عبد الوهاب، أسس البحث الإجتماعي،مكتبة نهضة الشرق،ط1،القاهرة، 1985.
- احدادن زهير: مدخل لعلوم الاعلام و الإتصال، د.م.ج، بن عكنون، الجزائر ،ط4،2007.
- بشارة عزمي:المجتمع المدني، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1, 1998.
- بن سعيد العلوي سعيد:المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1, 1992.
- سعيدوني ناصر الدين:ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار المغرب الاسلامي، بيروت،ط1، 2000.
- صباح الدين علي كامل:الخدمة الاجتماعية، مكتبة التجارة و التعاون، القاهرة، ط3، 1972.
- صالح فيلالي:ايديولوجية الحركات الوطنية الجزائرية في مؤلف الأزمة الجزائرية، الملتقيات السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية1999.

- عبد المنعم نور محمد:المفكرون و المجتمع، دار المعرفة، القاهرة، مصر،1999.
- عبد الغفار شكر:المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية ،دار الفكر المعاصر2003.
- علي عبد الرزاق جلبي:الإتجاهات الأساسية في تعريف علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية،الازاريطية، الاسكندرية،2011،ط1.
- عامر مصباح: منهجية البحث العلمي في علوم الانسانية و الاعلام,د.م.ج، ط6، الجزائر،2001.
- غريب سيدأحمد: مدخل في دراسة الجماعات المحلية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر،ط2، 1979.

Les livres En Français :

- Badie (Bertrand) :;culture et politique ;édition économica ;3emeédition ;paris ;1993 .
- Barady (Ramdane) ;le phénomène associatif en Algérie ;genèse et perspective ;in annuaire de l'afrique du nord ;CNRS Paris 1991 .
- Ferguson (Adam) ; Essai sur l'histoire de la société civile ; traduction par (claude gatlier) ; édition l'éviathan ; PUF ; 1ere édition ;Paris ;1992.
- Karl (M) ;Engels ;l'idéologie Allemande ;traduction de renée cartelle ; édition sociales ; Paris ; 1962.
- Mission d'enquete sur la fédération internationale des ligues des droits de l'homme Algérie ; rapport de la mission international d'enquete .N° 39 décembre 2002.
- Mohamed Madani ;les regroupements associatifs ;image de soi de l'etat et de la société « les cahiers du cread ; N°53.2000.

القواميس:

- المعلم بطرس البستاني:قاموس مطول في اللغة العربية "محيط المحيط"، مكتبة لبنان, ساحة الصلح، بيروت، لبنان، طبعة جديدة،1987.

المجلات:

- دراس عمر: الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، الواقع و الآفاق, الحدث الجمعوي في الجزائر: دراسة حالة ولاية وهران، مجلة إنساميات، ع28 , الجزائر2005.
- غاليسو ريني: الحركات الجمعوية و الحركات الاجتماعية في مجلة الانسانيات، مركز البحث، في الأنثروبولوجية الإجتماعية و الثقافية ،الجزائر، العدد 08, أوت 1999.
- بوكابوس أحمد: التنظيم الجمعوي و المجتمع المدني، كراسات cread ،عدد53،2000.

بوكابوس أحمد:التنظيم الجمعوي و المجتمع المدني، كراسات cread، عدد53 ،2000

مقدمــة عامــة:

يدخل الإتصال الجمعوي ضمن المؤسسات الاجتماعية والثقافية، ويشكل دعامة للمجتمع بخلق الأجواء الملائمة لتأطير الشباب لبناء مجتمع مسؤول يساهم في التنمية والتغيير ولكون الانسان اجتماعي بطبعه فلابد من توفير حاجياته وذلك ما عبر عنه العلامة ابن خلدون في مقولته (إن الاجتماع الإنساني ضروري) والتطور التاريخي للإنسانية، جعل الأسرة غير قادرة على القيام بجميع وظائفها ،الشيء الذي أدى إلى ظهور عدة مؤسسات اجتماعية لتكمل عمل الأسرة، هذه المؤسسات التي تدخل الجمعيات لتشكل أحد الشروط الأساسية لبروز وتدعيم مجتمع مدني مسؤول، يشارك في نمو الوطن، حيث عاش المجتمع الجزائري منذ سنوات تحولات عميقة سياسية واقتصادية واجتماعية و.....، من أهم تجلياتها الانتقال التدريجي من النهج الاشتراكي وما يتضمنه من آليات ونسق مغلق في العمل الحكومي، إلى النهج الرأسمالي القائم على مبادئ اقتصاد السوق والانفتاح على القطاع الخاص وتقليص دور الدولة، حيث كان لإنتفاضة أكتوبر 1988 الدور البارز في إحداث هذه الديناميكية من التغييرات، وعززتها الضغوط الخارجية السياسية و الإقتصادية، لتدخل الجزائر بذلك في الحركية العالمية، وتواكب تيار العولمة الجارف .وبدأ التغيير بتطبيق إصلاحات واسعة وسريعة خاصة في السنوات الأولى، أين فتحت آمالا كبيرة للمجتمع بعد عقود من سيطرة الدولة واحتكارها لكل جهود التنمية وذلك من خلال إعادة النظر في دورها المركزي الذي يتحكم في كل العمليات من تخطيط ودراسة وتنظيم وتمويل وإدارة وتنفيذ كل المشاريع، دون ترك الفرصة للمبادرات الفردية والتطوعية المستقلة للمشاركة في عملية التنمية، ونتيجة لهذه الإصلاحات تغيرت إستراتيجية الدولة من الاستثمار المباشر والشامل وضمان الخدمات الإجتماعية للمواطنين إلى الإنسحاب والتقليص من وظائفها المعتادة إلى أدنى الحدود والتخفيض من مستوى الإنفاق العام على قطاعات عديدة كالصحة والرعاية الإجتماعية ..... حيث تركت هذه الإصلاحات آثارا سلبية عديدة على كثير من الشرائح الإجتماعية كالعمال والموظفين والطفولة والشباب... ، لكن إلى جانب هذه الآثار ، تدعمت حظيرة المفردات المتداولة في المجتمع الجزائري بمصطلحات جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل حرية التعبير والصحافة، التعددية الحزبية، الديمقراطية، المجتمع المدني والحركة الجمعوية...الخ، فأصبح الخطاب الرسمي والإعلامي كثير الإستخدام لهذه المفاهيم في مختلف المناسبات مع الدعوة لتثمينها وترقيتها في سلوكات وممارسات الأفراد والمؤسسات، وقد حضي مفهوم المجتمع المدني ومكوناته خاصة الجمعيات بأهمية قصوى، لكونه القاعدة الأساسية لمشاركة المجتمع في الشؤون العامة والتكفل بالإنشغالات والقضايا المهمة، فكانت الجمعيات عبارة عن تنظيمات تطوعية وحرة يؤسسها المواطنون بشكل تعاقدي مؤقت أو دائم من أجل حل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة دون انتظار تدخل الدولة، تجسيدا لوعيهم المدني ونضجهم ورغبتهم في الإسهام في تنمية المجتمع وتطوره، خصوصا في ظل الفراغ الذي أحدثه انسحاب الدولة من القيام بأدوارها في المجتمع؛ حيث يتجند المواطنون بطريقة

رسمية ولأغراض لا تهدف للربح، ولكنها تسعى لسد الفراغ، ولتكون القناة التي تربط بينهم وبين الدولة بصورة حضارية تكرّس قيم التسامح والتكامل والتعايش السلمي و التي تميز المجتمع المدني، وبهذا تلعب الجمعيات دور التأطير والتنظيم لمبادرات المواطنين ومطالبهم، وتقوم بالتفاوض العقلاني بينها وبين مؤسسات الدولة، وصد ومواجهة أي تعسف يصدر عن هذه الأخيرة أو عن قوى السوق فأصبح المجتمع المدني أو القطاع الثالث من أبرز الظواهر المجتمعية على المستوى العالمي مجسدا الإنتقال من الإهتمام النضالي والعلمي بالحركات الإجتماعية إلى الحركات الجمعوية، كسمة لهذا العصر الجديد أي التحول من المطالب المهنية والمادية إلى المطالبة بالمشاركة في الحكم و اتخاذ القرارات وكذا الدفاع عن الحقوق والحريات.....,, وللنشاط الجمعوي في البلدان الغربية تاريخ عريق وحاسم في تطورها واستقرارها، أما في البلدان الاشتراكية فيتميز بانحصار شديد نظرا لطبيعة نظامها الإجتماعي و الإقتصادي المتمثل في حضورها الدائم وتكفلها بالفئات المحرومة، أما بالنسبة للبلدان النامية فأهمية العمل الجمعوي في الوقت الراهن يأتي من أن تنميتها الشاملة تحتاج لمشاركة وإسهام كل أفراد المجتمع وقواه المختلفة في إطار منظم ومنسق مع جهود الدولة، فالمهمة الأولى للجمعيات هي خدمة العنصر البشري باعتباره غاية التنمية وأداتها في الوقت نفسه، فهي الأقدر على فهمه ورعايته عند حاجته للمساعدة سليما كان أو مريضا، طفلا أو شابا أو شيخا، ذكرا أو أنثى.

فكان العمل الجمعوي والنشاط التطوعي في السابق ينطلق من مفهوم عفوي وتقليدي وهو عمل الخير والبر والإحسان والرعاية الإجتماعية بدافع ديني وإنساني، أي المسارعة في تقديم الإغاثة لمن هم في حاجة إليها، أما اليوم و في ظل تعقد الحياة أصبح يتضمن أبعادا أخرى أكثر علمية ومهنية وأحسن تنظيما، وهي أبعاد الوقاية والتنمية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وبعد الإنفتاح السياسي في الجزائر 1988 ظهرت موجة كبيرة من الجمعيات في شتى الميادين الاجتماعية والثقافية والرياضية والصحية والبيئية...وغيرها، استحقت وصف الحركة الجمعوية نظرا للديناميكية التي خلقتها في المجتمع، من هنا عرفت الإنطلاقة باعتبارها أهم مكونات المجتمع المدني وأقربها إلى قضايا المجتمع وشرائحه المختلفة ، و أصبحت المصدر الأساسي للحراك الاجتماعي والتحول الديمقراطي على المستويين السياسي والمجتمعي، في كامل أنحاء الوطن, حيث وصل العدد الإجمالي للجمعيات سنة 2001 إلى حوالي 75 ألف جمعية وطنية ومحلية، و في سنة 2005 بلغ عددها أكثر من 80 ألف جمعية مما يدل على زيادة الرغبة في الإعتماد على الذات بدل الإتكال على الدولة، و في الوقت الحالي يوجد الآلاف عبر مختلف الولايات , فعلى مستوى ولاية مستغانم و التي هي محل الدراسة , يوجد أكثر من 150 جمعية إجتماعية معتمدة في المجال الخيري التطوعي.. فهي تسعى لتفعيل و ترقية أسس و مبادئ الخدمة الإجتماعية , من خلال مكانتها و تطبيق دورها في ثلاثة مراحل أساسية و التي تتمثل في خدمة الفرد, خدمة الجماعة , و تنظيم المجتمع.

و لهذا يتضمن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي يقوم به الإتصال الجمعوي في تقديم الخدمات الإجتماعية؟.

و لمعالجة التساؤل المطروح فقد تم الإعتماد على خطة تتكون من أربعة فصول تستبقها مقدمة و تنتهي بخاتمة، فالفصل الأول نخصصه لمدخل مفاهيمي حول الإتصال بصفة عامة والإتصال الجمعوي حيث فصلناه إلى ثلاث مباحث ،المبحث الأول تناول مفهوم الإتصال وأشكاله ،والمبحث الثاني خصصناه للإتصال الجمعوي ، والمبحث الثالث تم التطرق فيه إلى أشكال الإتصال الجمعوي

والفصل الثاني خصصناه للمجتمع المدني و الخدمة الإجتماعية، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ،تناول المبحث الأول نبذة تاريخية عن ظهور المجتمع المدني في أوروبا،بينما تناول المبحث الثاني دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة, أما المبحث الثالث فتناول المجتمع المدني و الخدمة الإجتماعية أي ما تقدمه الجمعيات من خدمات خيرية لأفراد المجتمع، أما الفصل الثالث فقد تم عنونته الحركة الجمعوية في الجزائر وتطورها ،وتم تقسيمه هو الآخر الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الحركة الجمعوية بالجزائر ابان الحقبة الإستعمارية، بينما تناول المبحث الثاني الحركة الجمعوية بعد الإستقلال ،أما المبحث الثالث فقد تناول الحركة الجمعوية بعد التعددية السياسية، أما الفصل الرابع فتناول الجانب التطبيقي من الموضوع حيث كان عرض و تحليل لعشر مقابلات تمت مع رؤساء جمعيات وذلك لمعرفة مدى فعاليتها في المجتمع، وفي الأخير فإننا حاولنا من خلال الإستنتاج العام أن نضع النقاط الأساسية التي خرجنا بها من هذا البحث و التأكد من درجة صدق فرضياتنا المطروحة.